جامعة الدكتور مولاي طـاهر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص
قسم الحقوق

دور الإدارة الإلكترونية في تحسين خدمات مرفق القضاء في الجزائر للفترة الممتدة بين بين 2015 إلى غاية 2026

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماستر في الحقوق

تخصص إدارة إلكترونية -

إعداد الطالبين
* هواري عدة.
* جلولي نصر الدين

إشراف الأستاذ
الدكتور تبون عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور..... وقاص ناصر ..... رئيسا
الدكتور ..... تبون عبد الكريم .....مشرفا ومقررا
الدكتورة ..... عياشي حفيظة..... ممتحنا

السنة الجامعية 1447– 1448هـ / 2025– 2026م

جامعة الدكتور مولاي طـاهر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص
قسم الحقوق

دور الإدارة الإلكترونية في تحسين خدمات مرفق القضاء في الجزائر للفترة الممتدة بين بين 2015 إلى غاية 2026

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماستر في الحقوق

تخصص إدارة إلكترونية -

إعداد الطالبين
* هواري عدة.
* جلولي نصر الدين

إشراف الأستاذ
الدكتور تبون عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور..... وقاص ناصر ..... رئيسا
الدكتور ..... تبون عبد الكريم .....مشرفا ومقررا
الدكتورة ..... عياشي حفيظة..... ممتحنا

السنة الجامعية 1447– 1448هـ / 2025– 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

نتقدم بحزيل الشكر والعرفان للأستاذ تبون عبد الكريم الذي
كان له الفضل في انجاز هذا العمل بفضل النصائح
والتوجيهات التي لم يبخل علينا بها وكان دائما معنا وكذا الى
جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية والى الطاقم
الاداري والى أعضاء لجنة المناقشة الكرام

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى أمي نبع الحنان وإلى أبي الذي إنقسم ظهره لأجلي والى زوجتي قرة عيني وإلى أخي الحبيب محمد وأختي فوزية وأختي شاهيناز وإلى جميع الأصدقاء والعائلة

هواري عدة

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانوا دائما سندا في هذه الحياة أبي الغالي وأمي الحبيبة وإلى عائلتي من زوجتي وأبنائي أنس ومازن وجميع إخوتي وأخواتي.

و إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم إلى أصدقاء العمر رفقاء الرحلة نقول لكم عرفانا بمجهوداتكم وامتنانا بمساعداتكم جزاكم الله خيرا حتى نكون في مسمى الشكر لأنه كما قال سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

فشكرا لكم على كل ما قدمتموه لنا في هذه الرحلة

جلولي نصر الدين

قائمة المختصرات

أولا اللغة العربية

- ج. ر: الجريدة الرسمية.
- د.س ن: دون سنة نشر.
- د ط: دون طبعة.
- ص = صفحة.
- ص.ص = صفحة من... إلى...
- ط: طبعة
- د ذ د ن: دون ذكر دار النشر
- ع: العدد
- م: المجلة
- مجد: مجلد

ثانيا باللغة الفرنسية

P: Page

Ed: edition

مقدمة

في ظل التحول الرقمي المتزايد الذي يشهده العالم في مختلف المجالات والقطاعات وتزايد رغبة الأفراد نحو هذا التطور التكنولوجي، كان لزاماً على الدول والمجتمعات مواكبة هذا التطور ومسايرته بإصدار القوانين والتشريعات التي تنظم هاته البيئة الإلكترونية الجديدة.

والجزائر من بين الدول التي حاولت جاهدة دخول هذا المعترك، وكان قطاع العدالة من القطاعات الأولى التي دخلت مجال الثورة الإلكترونية فقد عرف القطاع إصلاحات عديدة على مدار سنوات عديدة حتى وصل في نهاية المطاف الى هذا التحول الرقمي المميز التي أصبحت فيما بعد لا غنى عنها في مختلف القطاعات، وقد بدأ هذا المسعى من خلال تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وذلك سنة 1999، والتي كان تشكيلها يضم إطارات وكفاءات عديدة وكانت مهمتها دراسة المشاكل والعراقيل التي أثقلت كاهل القطاع، وبالفعل قدمت اللجنة عديد النصائح التي تراها مناسبة للنهوض بالقطاع وذلك بعد مرور تقريب سنة على بداية نشاطها، ولم تتوقف الإصلاحات والتحولات في القطاع عند هذا الحد بل تكثفت الجهود للوصول الى عدالة رقمية الى غاية إصدار قانون عصرنة قطاع العدالة 03/15 [1]، والذي يعتبر مهد هذه الثورة الرقمية حيث ساعد على التحول من النظام الورقي إلى البيئة الإلكترونية وتسهيل الخدمات وتبسيطها من خلال جعلها رقميا، وذلك بهدف تحسين الخدمات للمواطنين والمتقاضين للاستغلال الأمثل للتطور التكنولوجي، وبغية توضيح هذا التطور التكنولوجي وهل كان له دور فعال في الرقي بالخدمات المقدمة للمواطنين في جميع الميادين وخاصة قطاع العدالة موضوع دراستنا سنقوم فب هذه الدراسة تسليط الضوء بشكل معمق على الدور الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في تحسين مرفق القضاء في الجزائر من خلال الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الإلكتروني.

أهمية الموضوع:

يعتبر مرفق القضاء مرفق حساس وهام من بين أهم المرافق الأساسية للدولة والذي يضمن استمراريتها حيث بفضله يتم تطبيق القانون ونشر العدل بين الناس، ولهذا الامر سعت الجزائر جاهدة نحو السعي به الى الامام من خلال تطويره وعصرنته لمواكبة التغييرات الرقمية المتزايدة التي

1 القانون 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بقانون عصرنة قطاع العدالة ج ر العدد السادس الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015

يعرفها العالم بما يؤدي إلى تعزيز مصداقية القضاء وتعزيز ثقة المواطنين فيه وتحسين الأداء.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

إزالة اللبس والغموض الذي يشوب موضوع الإدارة الإلكترونية ومحاولة الإحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة بها من خلال التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميتها وأهدافها وعناصرها وكذلك تسليط الضوء على التحديثات التي أوجدتها وزارة العدل في إطار عصرنة قطاع العدالة.

مبررات اختيار الموضوع:

ان اختيارنا لهذا الموضوع عما سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية مرتبطة بشخص الباحث بحكم الميل نحو موضوعات معينة وأخرى موضوعية ترتبط بموضوع الدراسة تتعلق بالقيمة العلمية وحداثة الموضوع، لذا يمكن تلخيص أهم مبررات اختيارنا لهذا الموضوع فيما يلي:

مبررات ذاتية:

اختيار شخصي نابع من صلب تكويننا التعليمي كطلبة قانون ومحبين لهذا المجال، وكذا الرغبة الشخصية في الإحاطة بجوانب الموضوع وكذا محاولة تسليط الضوء على هذا الموضوع، باعتباره موضوعا يتعلق بقطاع العدالة الذي يشغل حيز وإهتمام مختلف أطياف المجتمع.

مبررات موضوعية:

يدخل هذا الموضوع في صلب التخصص المدروس وبالتالي فهو يمثل محور هام للبحث والتحليل كما انه يعتبر موضوعا جديدا للبحث لأنه مرتبط بالتحول الرقمي الذي بذات بوادره تظهر في جميع المجالات، وكذا محاولة رغبة مختلف الاثار القانونية التي ستكون بعد رقمنة جهاز القضاء في الجزائر لمختلف الأطراف سواء متقاضيين او مواطنين.

طرح الإشكالية

ولمعرفة موضوع الإدارة الالكترونية والتحول الرقمي وهل كانت له مساهمة في تحسين خدمات مرفق القضاء في الجزائر سنقوم بطرح الاشكال الأتي:

ماهو الأثر الفعلي الذي احدثته رقمنة قطاع مرفق القضاء في الجزائر على جودة وسرعة العمل القضائي خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 الى غاية سنة 2026؟

الأسئلة الفرعية

1-ما هو الإطار المفاهيمي والقانوني الذي استند اليه المشرع الجزائري لتبني خيار الرقـــمنة وعصرنة قطاع العدالة منذ صدور القانون 15-03 ؟

2-كيف إنعكس تطبيق أليات الرقمنة والخدمات القضائية الالكترونية على كفاءة وسرعة العمل القضائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2015-2026 وماهي ابرز المعوقات التقنية والبشرية والتشريعية التي واجهت مسار التحول الرقمي الشامل في مرفق القضاء الجزائري حتى عام 2026 ؟

منهج الدراسة:

في دراستنا هاته تم الاعتماد على المنهج الوصـــفي من أجل فهم المـفاهيم الخاصة بالإدارة الالكترونية وفهم المصطلحات المتعلقة بعصرنة قطاع العدالة، وكذلك تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل وفهم النصوص القانونية.

صعوبات الدراسة:

باعتبار موضوع الإدارة الالكترونية موضوعا جديدا لم تشمله دراسات وافيـــة وشافية فـقد واجهتنا في دراستنا هاته عدة عراقيل نذكر منها:

في البداية كانت هناك بعض الصـــعوبات في فهم بعض المصطلـحات، لكن مع البـحث المتواصل والاعتماد على المراجع بدأت الأمور في الوضوح.

دائما في البداية كانت هناك صعوبات في الحصول على المراجع، لكن مع البحث المتواصل استطعنا الحصول على زاد كافي.

خطة الدراسة:

وتم ذلك في خطة بفصلين حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإدارة الالكتـرونية ويدخل تحـت ذلك كل من المفهوم والاهداف والخصـــائص والأهمية، أما في الفـصل الثاني فقد تطرقنا الى مظاهر عصرنة الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة ويشمل ذلك رقمنـة إجراءات التقاضي وكذا الوثائق الإدارية إضافة الى عوائق وعراقيل اكتمال التطور الرقمي مع الحلول المقترحة.

الفصل الأول: الإطار

المفاهيمي للإدارة

الإلكترونية

بعد انفتاح العالم على التكنولوجيا الحديثة بجميع أشكالها أصبح على المؤسسات ضـــرورة التكيف مع ذلك، وبرزت الإدارة الإلكترونية ليس كحل بل كأسلوب لابد منه يصبح فيه التسيير الإداري يدار بدقة وبأسلوب سلس من خلال إستعمال الآليات الرقمية والحواسيب التي كان لها الفضل في التخلص من البيروقراطية والأسلوب الورقي القاصر والذي اثبت الوقائع محدوديته وعدم قدرته على مجاراة هذا النمط الإلكتروني الحديث .

فالإدارة الالكترونية تعتبر هدف تم تسطيره من قبل مؤسسات الدولة في الجزائر وذلك من اجل النهوض بالعمل الإداري وتطويره بما يرضي المواطن وكذلك ترشيد النفقات وتقديم خدمات راقية وشاملة ومواكبة التطور الرقمي الهائل التي تعرفه دول العالم في مجال الرقمنة .

وقطاع العدالة نظرا لأهميته الكبرى في حياة المواطن كان من أبرز القطـاعات التي تبنت هذا النهج الرقمي، وقبل أن نتطرق لمظاهر رقمنة هذا القطاع سنتطرق في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية بشكل معمق لتوضيح الرؤية عن هذا الأسلوب الجديد من خلال خطة بثلاث مباحث حيث في الأول سنتطرق لمفهوم الإدارة الالكترونية وتمييـزها عن بعض المصطلـحات وفي الثاني عناصرها وأهدافها وخصائصها ونختم في المبحث الثالث بالوظائف والمبادىء.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية وتمييزها عن بعض المصطلحات

فرضت الإدارة الإلكترونية كخيار مناسب للتطور التكنولوجي السريع الواقع في جميع الميادين، حيث مكنت من تقديم خدمات أسرع وأسهل للمواطنين وقضت على الرداءة والقصور الذي كان يميّز المعاملات الورقية والتي جعلت البيروقراطية مرضاً ينخر قطاع الإدارة. وعلى هذا الأساس كان لا بد على الدول التكيف مع هذا الأمر والتوجه نحو التحول الرقمي الذي أساسه الإدارة الإلكترونية. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تبيان مفهوم الإدارة الإلكترونية ومميزاتها وبعض المصطلحات المتداخلة معها.

المطلب الاول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مفاهيم واسعة ومتعددة، وقصد إزالة الغموض عن هذا المصطلح الحديد سنتناول المفهوم الفقهي للإدارة في الفرع الأول ثم في الفرع الثاني نتناول مفهوم المنظمات الدولية.

الفرع الأول: المفهوم الفقهي للإدارة الالكترونية

عرفها الفقيه محمد القحطاني بأن الإدارة الإلكترونية نمط إداري يعتمد على توظيف التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات العامة وإدارة المرافق بما يحقق الكفاءة والفعالية ويعزز مبدأ الشفافية والمساءلة[1].

كما جاء تعريفها في مصطلح فولبيربوش بأنها نظام يقوم بتحويل الأعمال الورقية إلى أعمال إلكترونية والقيام بمهمات روتينية متعددة تبدأ من خلال منظومة تكنولوجية واحدة تسمى "النافذة الواحدة"، التي تساهم في تقديم الخدمات في وقت وجيز وفضلاً عن ذلك فإنها تساهم في تقليل الأعباء التي تقع على كاهل المواطنين، مما يسمح بخلق علاقة جديدة تعطي فاعلية لمؤسسات وقطاعات الدولة وتزيد من قدرات وكفاءة العاملين. [2]

في حين ذهب الدكتور سعد غالب ياسين بانها منظومة الاعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها الكترونيا وعبر الشبكات. [3]

1 أحمد رحيمي، الإدارة الالكترونية كإلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ،2020 ، ص 11

2 عادل مرشوش، مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، المنظمة العربية لتنمية الإدارة، القاهرة، 2007، ص 11

3 بوبكر صبرينة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية قطاع العدالة نموذجا، مج الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، ع الثاني،2019 ،ص212

كما أنه يوجد من يعرفها بأنها إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت دون أن يضطر العملاء للإنتقال الشخصي إلى الإدارات لإنجاز معاملاتهم مع ما يتوافق مع إهدار الوقت والجهد والطاقات .[1]

وهناك من يعرفها أنها مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الإنترنت والإتـصالات الالكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفـــراد والحصول على المعلومات في شتى المحالات بيسر وسهولة. [2]

كما أنه هناك من يعرفها أنها تقوم على مجال التكامل الإلكتروني للمعلومات المختلفة بين المنظمات والعمليات التي تحكم الفعاليات كما تشمل إدارة المنظمة والتفاوض التجاري والعـــقود والإطار التنظيمي والتشريعات وكذلك التسويات المالية والضرائب .[3]

كما أن الإدارة الالكترونية هي إستخدام وسائل الإتصال التكنولوجية المتنوعة في تسـيير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدمـاتها العـامة الالكترونية ذات القيـمة والتواصل مع طالـــبي الإنتفـاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمـقراطية من خلال تمكينهـم من استدام وسـائل الاتصال الالكترونية عبر بوابة واحدة[4].

كما تعرف على أنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والأخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة [5].

---

1 بيطام أحمد، الإدارة الإلكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، النظام القانوني لمرفق العام الإلكتروني، المديرية العامة للتكوين والتعليم العالي بوزارة التعليم العالي نموذجاً، جامعة محمد بوضياف مسيلة، تاريخ انعقاد 26 و27 نوفمبر 2018، ص 4.

2 خلوفي خديجة دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مداخلة القيت في ملتقى الموسوم بالاطار القانوني لترشيد خدمات الإدارة وانفتاحها على المواطن وعصرنة الجهاد الإداري جامعة يحي المدية 2014، ص 2.

3 عادل حرحوش المغربي، واخرون، الإدارة الالكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، مصر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2007، ص 11

4 هيثم الفلكاوي، الحكومة الالكترونية،مج الجرس الوطني الكويتي، ع19،نوفمبر،2002،ص 50

5 فاطمة الزهراء عشير ، المرافق العامة في ظل نظام الإدارة الالكترونية ، دراسة حالة مركز التكوين المهني والتمهين بماسرى ولاية مستغانم ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مستغانم، الجزائر،2018_2019، ص 08

كما يقصد بها تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية (الإجراءات الطـويلة باستـخدام الأوراق) الى اعمال وخدمات الكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية باستخدام تقنيات وهو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق .[1]

أما مصطفى يوسف الكافي فقد عرفها بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهـرية للشركة والأخرين بجون حدود من اجل تحقيق اهداف الشركة .[2]

أما الدكتور احمد محمد غنيم بانها تبادل غير ورقي للمعلومات العمليات باستخدام التبـادل الالكتروني للبيانات والبريد الالكتروني وشاشات الكتالوجات .[3]

كما تعرف أيضا أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال إستخدام تكـنولوجيا المعلومات المتطورة بغية زيادة كفاءة وفعالية الأداء .[4]

الفرع الثاني تعريف المنظمات الدولية

بعد التطرق لمختلف التعريفات الفقهية لموضوع الإدارة الالكترونية، سنتطرق فيما يلـي إلى تعريفات المنظمات الدولية لنرى كيف كانت نظرتها لهذا الموضـوع وهل كان هناك إختـلاف في التعريفات وهل جاءت متفقة مع التعريفات الفقهية.

أولا) تعريف الاتحاد الأوربي

فقد عرف الإدارة الالكترونية بأنها تعني إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية مرفوقة بتغييرات على مستوى التنظيم والتسيير واكتساب الموظفين مهـارات جديدة بهدف تحسين الخدمات العمومية وتقوية العملية الديمقراطية ودعم السياسات العمومية .[5]

---

1 وردة خليفي ، موافي بناني احمد، الإدارة الالكترونية كألية للتسيير وتحسين أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، مج الحقوق والعلوم السياسية، ع 12، الجزائر، 2019، ص 290.

2 مصطفى يوسف الكافي ، الإدارة الالكترونية ، د.ط، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2011، ص 47

3 احمد محمد غنيم ، الإدارة الالكترونية رؤية للمستقبل، ط 1، المكتبة العصرية، مصر، المنصورة، 2017، ص 09

4 فاطمة الزهراء عشير ، المرجع السابق ، ص 8

5 محمد المتولي إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، بحث قدم الى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة بين 2 _26 ابريل 2003 ، ص 24

ثانيا) يعرفها البنك الدولي الإدارة الالكترونية بأنها مصطلح حديث يشير الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل زيادة كفاءة وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات الى المواطنين ومجتمع الاعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة المراحل السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة .[1]

ثالثا) تعريف المنظمة العربية للتنمية الإدارية بأنها عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات، مثل شبكات المعلومات العريضة وشبكات الانترنت، وأسالب الإتصال عبر الهاتف المحمول، والتي لديها القدرة الجيدة على تحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية.[2]

رابعا) أما منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي OCDE فقد عرفتها بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصا الانترنت لأداء أفضل .[3]

كما يقول البعض في الأخير أنها تقوم بوظيفة ديناميكية مستمرة من أجل تحسين وتسريع إنجاز الاعمال من خلال شبكات الاتصال وعلى رأسها الانترنت [4].

ومهما يكن فإن الإدارة الالكترونية تعبر عن إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات تعمل على تحقيق خدمات أفضل لزبائنها من مواطنين أو مؤسسات مع الاستغلال الأمثل لمصادر المعلومات المتاحة وتوظيف الموارد المادية والبشرية في إطار الكتروني حديث مع استغلال أمثل للوقت والمال وتحقيقا للمطالب المستهدفة والجودة المرغوبة[5].

---

1 رانيا حداد،دورالإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018، ص 26

2 فاطمة الزهراء عشير ، المرجع السابق ، ص 11

3 سعد غالب ياسين،الإدارة الإلكترونية وافاق تطبيقاتها العربية، السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005، ص 22

4 عبد القادر دندن واخرون ، العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية تحولات ، عميقة،مسارات حديدة ،ط1 ،مجد الأول ، مركز الكتاب الاكاديمي ،2021 ، ص 430

5 المرجع نفسه ، ص 430

المطلب الثاني: تمييز الإدارة الإلكترونية عن بعض المصطلحات

باعتبار الإدارة الالكترونية أسلوب جديد في التسيير فقد يكون هناك خلط بينه وبين المفاهيم التي قد تكون قريبة منه لغويا لكنها بالتأكيد تختلف معه في المعنى ولتجنب الخلط والتداخل الذي قد يقع بين مصطلح الإدارة الإلكترونية ومصطلحات أخرى مثل الحكومة الإلكترونية وكذلك التجارة الإلكترونية وأيضاً الأعمال الإلكترونية، وعليه سنتعرض لجميع الفروقات من خلال فهم كل مصطلح حتى تتجلى الصور.

الفرع الاول: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية وعن الحكومة الالكترونية

في إطار اظهار الفروقات بين الإدارة الالكترونية وبين مصطلحات أخرى سنتعرض في هذا الفرع الى التمييز بينها وبين الإدارة التقليدية الورقية وإلى التمييز بينها وبين الحكومة الالكترونية

أولا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية

تتفق الإدارة التقليدية مع الإدارة الالكترونية في ان لكل منهما نشاط أو عمل يقوم على إنجاز الوثائق والمعاملات لتحقيق ما ينبغي تحقيقه من اهداف، ولكنهما يختلفان في الأسلوب المتبع في انجاز المعاملات من اجل بلوغ إلى تلك الأهداف [1] وعليه سنحاول ذكر أوجه الإختلاف بين الادارتين من جوانب متعددة نذكر منها

أ - طبيعة الوسائل المستعملة في التعامل مع بقية الأطراف: في وقت تعتمد الإدارة التقليدية تعتمد على أسلوب الاتصالات المباشرة بين والحضور المادي لأطراف المعاملات، أو من خلال استخدام بعض الوسائل كالمراسلات الخطية أو غير ذلك من الوسائل التقليدية، نجد الإدارة الإلكترونية تقوم على استخدام الرقمية الحديثة في انجاز مختلف الأعمال والمعاملات بين الأطراف المعنية.

ب - الوثائق المستخدمة: لعل أبرز ما يميز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية أنها تقوم بممارسة نشاطها دون الحاجة للجانب الورقي على عكس من ذلك لا تقوم ممارسات الإدارة التقليدية بدون استخدام الوثائق الورقية التي هي عماد الأعمال والمعاملات لهاته الإدارة.

.

1 سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، "دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص6

ج - الحفظ: إن المعاملات الورقية التي تبنى عليها الإدارة التقليدية قد تصعب مهمة حفظ وتخزين هذا الكم الهائل من الملفات وهذا ما يجعلها تتعرض للتلف او الضياع مع مرور السنوات، على عكس الإدارة الالكترونية التي تحفظ فيها الملفات إلكترونيا مما يحميها من الإتلاف أو الضياع بفعل النسخ الاحتياطي في أكثر من جهاز او وسيط إلكتروني.

د - الوصول للبيانات: في الإدارة التقليدية، إذ أردنا إيجاد أي مستند ورقي فالأمر في غاية الصعوبة خاصة وان كان الملف قديم وذلك نظرا لكثرة الملفات الورقية، حيث يتطلب الأمر وقت وجهد على العكس من ذلك في الإدارة الإلكترونية يعتبر الوصول للمستند أمرا سهلا وسلسا بسبب توافر قواعد بيانات ضخمة جداً تجعل الوصول لأي معلومة أو معاملة يتم بسرعة وبدون بذل جهد.

هـ - الحماية : من أبرز مميزات الإدارة الالكترونية والتي تتفوق بها على الإدارة التقليدية إنها مؤمنة ببرامج تشفير وحماية تضمن عدم تمكن أي شخص من الدخول إليها وتحريف معاملاتها أو حذفها أمور كهاته أصبحت غير واردة في أسلوب الإدارة الإلكترونية حيث نجد ان المتعامل يدرك أن واقع معاملته وبياناته المحمية بشكل كبير ولا أحد يستطيع الوصول اليها، أما الإدارة التقليدية في التي تستند في معاملاتها على الجانب الورقي فهناك خطر فقد تتعرض تلك الأوراق للتلف.[1]

و - مدى الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية : الإدارة التقليدية تعتمد في أسلوبها الإداري في وجود والتسخير الأمثل لجميع الإمكانيات المادية والبشرية، بينما تعتمد الإدارة الإلكترونية في اسلوبها على الوسائط الالكترونية فهي بذلك تهمش الإمكانيات البشرية او المادية ولا تعطها حقها حيث يتم التقليل من استخدامها الى اقل قدر.

ز - التفاعل: في الإدارة التقليدية نجد ان التفاعل بين أطراف التعامل يكون أحيانا بطيء وذلك نظرا لأنها تتطلب الحضور المادي للأطراف، عكس الإدارة الالكترونية يكون التفاعل أسرع لان الاعتماد على يكون فيه الوسائط الحديثة والمتطورة.

---

1 حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، ورقة بحثية في إطار المؤتمر الدولي لتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، تاريخ الانعقاد 01-04 نوفمبر 2009، ص 09

ح-التكلفة وطريقة التنظيم: باعتبار الإدارة التقليدية تعتمد في إدارتها للملفات على الجانب الورقي فهي بذلك تتطلب نفقات باهضة الإدارة التقليدية بينما نجد بأن الإدارة

الإلكترونية أقل تكلفة في وسائط التخزين باعتبارها تعتمد على وسائط الكترونية ذات قاعدة بيانات واسعة،أما في طريقة التنظيم فالإدارة التقليدية على أسلوب الهرم في تلقي التعليمات والاوامر من الأعلى الى الاسفل، على العكس من ذلك نجد ان الإدارة الإلكترونية أو الرقمية فهي مبنية على وضع الخطط من الاسفل لتحقيق الشفافية والانفتاح والتحالفات الاستراتيجية [1]

ط- مدة الخدمة وجودة الخدمة: تتميز الإدارة الإلكترونية أيضاً بمدة خدمة غير محدودة حيث يكون العمل لمدة أربعة وعشرون ساعة ولأسبوع كامل بينما الإدارة التقليدية فهي مقيدة بتوقيت محدد وتتوقف فيها العمل في العطل الاسبوعية، وهي محدودية ساعات الدوام للإدارة التقليدية والتي لا يتسع وقت دوامها.

أما فيما يخص جودة الخدمة تتميز الإدارة الإلكترونية بأن خدمتها تمتاز بأنها ذات جودة عالية وأفضل من الإدارة التقليدية التي خدماتها ذات جودة أقل. [2]

ثانيا تمييز الإدارة الإلكترونية عن الحكومة الإلكترونية

تتميز العلاقة بين الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية بأنها جذبت إهتمام العديد الباحثين وكانت محل نقاش واسع بينهم واختلفت الآراء بينهم ونتج عن ذلك رأيين أحدهما يرى بترادف المصطلحين وأخر يرى بالاختلاف بين المصطلحين وسنتناول كلا الرأيين ونعرض موقفه وحججه التي يستند اليها.

أ-أنصار الاختلاف

يرى أنصار هذا الاتجاه العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل إذ ان "الإدارة الإلكترونية تمثل الجزء" والتي عليها العمل على تحويل اعمالها ومعاملاتها الى الأسلوب الرقمي كما تعمل الإدارة الإلكترونية على تحسين البنية المعلوماتية داخل المنظمة أما الحكومة الإلكترونية فهي تمثل

1 بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات ، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات 2005، ص 17.
2 سمير عماري، مرجع سابق، ص 7.

الكل، وتعني العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين المنظمات من خلال استعمال الحواسيب، وهذا يعني أن الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة من الحكومة الإلكترونية [1]

ب- أنصار الاتفاق ولعل حجة هذا الاتجاه في ان "مصطلح الإدارة الإلكترونية" مشتق بالأساس من المصطلح الإنجليزي (E-couvrement)، والذي يعني في أصله حكومة إلكترونية بحيث أن الترجمة كانت بشكل حرفي تمت الى اللغة العربية، ودون أن يراعى في ذلك المعنى في لغته الاصلية [2] فالحكومة الالكترونية او الإدارة الالكترونية هي مصطلحات حديثة ظهرت بظهور ثورة المعلومات وتزايد استخدام شبكات الانترنت والحواسيب التي أصبحت تشكل البنية التحتية للإدارة الالكترونية او الحكومة الالكترونية [3].

وفي الأخير نقول أن الإدارة الالكترونية هي أسلوب إداري يعمل على رقمنة الخدمات وجعلها أسرع من اجل تحقيق الجودة المطلوبة، اما الحكومة الالكترونية هي الجهاز الحكومي والذي يقوم باستعمال الاجهزة والتي توفر لنا المواقع الالكترونية التي تمكننا من توصيل الخدمات الحكومية للمواطنين بشفافية وعدالة كاملة [4].

الفرع الثاني: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الأعمال الإلكترونية والتجارة الالكترونية

وفي ختام المقارنات والتمييز بين الإدارة الالكترونية وبين عديد المصطلحات المشابهة نصل إلى الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية لنمحص ما يتميز به كل مصطلح عن الأخر.

اولا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن الأعمال الإلكترونية

أول من إستخدم هذا اللفظ للتمييز بين المصطلحين شركة IBM عام 1997 وهذا من أجل التمييز بين أنشطة التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية.

1نصيرة شيبوب، الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر – دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2013، ص 50

2 محسن الندوي،اهمية الإدارة الإلكترونية في عصر العولمة، مجلة شؤون استراتيجية، ع4،مطبعة الخليج العربي، ، المغرب،2011، ص 5

3محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع،2010 ، ص ص22 – 24

4-السعيد مبروك إبراهيم،إدارة المكتبات الجامعية في ضوء اتجاهات الإدارة المعاصرة الجودة الشاملة الهندرة إدارة المعرفة الإدارة الإلكترونية، مصر المجموعة العربية للتدريب والنشر،2012، ص 323-324

فيمكن تصنيف الأعمال الإلكترونية على أنها الاستخدام الأمثل لما يعرف بالمعلومات الإلكترونية وذلك بهدف تحسين الأداء التجاري وللرفع من القيمة للشركة التجارية ومختلف الزبائن، لتتجاوز بذلك عملية البيع والشراء كما هو الأمر في التجارة الإلكترونية إلى ما وراء ذلك لتقوية وتحسين الروابط بين الشركات وبين مختلف الأطراف الأخرى المختلفة مثل الزبائن وغيرهم.

ثانيا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن التجارة الإلكترونية

يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها: "عملية يتم من خلالها بيع وشراء للسلع والخدمات والتي تتم عبر وسائط الكترونية وذلك رقميا عبر شبكات المعلومات والاتصال [1] وعليه فإن التجارة الإلكترونية تقتصر على صفقات البيع والشراء بوسائل إلكترونية، وبناءً على ما سبق نستنتج: أن الأعمال الإلكترونية تنقسم إلى قسمين هما: التجارة الإلكترونية اما القسم الثاني فيتمثل في أعمال الإلكترونية ذات الطابع غير التجاري والمتمثلة في إدارة العلاقات مع الزبائن وتخطيط للمشروع.

المبحث الثاني: عناصر الإدارة الإلكترونية وأهدافها وخصائصها

بعد التطرق في المطلب الأول لمفهوم الإدارة الالكترونية من أجل توضيح الرؤية عن هذا المصطلح الجديد فتعرضنا الى مجموعة من التعاريف الفقهية وكذا مفاهيم المنظمات الدولية وبعد توضيح الفروقات التي تميزها عن بعض المصطلحات القريبة منها، سنواصل مع هذا الأسلوب الرقمي لنتناول فيما يلي عناصر الإدارة الالكترونية اذ تتطلب وجود مجموعة من العناصر التي يجب توافرها من اجل تحقيق الأهداف المرسومة وهوما سنتناول في المطلب الأول ثم سنتطرق في المطلب الثاني الى الأهداف وفي المطلب الثالث نختم بالخصائص.

المطلب الأول:عناصر الإدارة الالكترونية

بعد التطرق في المطلب الأول لمفهوم الإدارة الالكترونية من أجل توضيح الرؤية عن هذا المصطلح فتعرضنا الى مجموعة من التعاريف الفقهية وكذا مفاهيم المنظمات الدولية وبعد توضيح الفروقات التي تميزها عن بعض المصطلحات القريبة منها سنتطرق فيما يلي الى موضوع أخر بالإدارة الالكترونية على توفير مجموعة من العناصر، والتي هي مترابطة مع بعضها البعض

1فريد كورتل وآسيا تيش سليمان، الإدارة الإلكترونية، ط1، زمزم ناشرون وموزعون،عمان،الاردن،2015 ص ص 28-29

الفرع الاول: عتاد الحاسوب والبرمجيات والشبكات

في إطار السعي في مواكبة التحول الرقمي في جميع الميادين ومنه بناء إدارة الكترونية في جميع الميادين يجب توفير عناصر هاته الأخيرة من أجل ضمان النجاح والفعالية في تحقيق أفضل النتائج وستناول في هذا الفرع عتاد الحاسوب والبرمجيات والشبكات.

أولا– عتاد الحاسوب

يقصد به أجهزة الحاسوب بمختلف أنواعه مع توفر ملحقاته ونظراً للتطور المتسارع التي تشهده برامج الحاسوب المستخدمة في المؤسسات فإنه من الأفضل للمؤسسة السعي من أجل اكتساب أحدث ما توصل إليه صناع العتاد في هاته الأجهزة في العالم حتى نحقق ميزتين هما:

أ– توفير التكاليف الباهظة المتعلقة بالتطوير المستمر وتكاليف الصيانة حيث استعمال الأجهزة الرقمية والتي تتميز بالجودة فهي تدوم لسنوات طوبلة ومنه التوفير المالي.

ب– معرفة اجهزة الحاسوب المتطورة ومختلف برمجيات إدارة المعلومات وهذا من أجل إختيار أفضل الأجهزة وأكثرها كفاءة والتي تدوم أكثر وتقدم خدمات أحسن.

ثانيا–البرمجيات والشبكات

تعتبر البرمجيات عبارة عن برامج يتم توظيفها من اجل تشغيل الحاسوب الآلي الأمر الذي يمكننا من الاستفادة من إمكانياته المختلفة. بينما الشبكات فهي الصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الانترنيت، التي تمثل شبكة القيمة للمؤسسة ولإدارتها الإلكترونية.[1]

الفرع الثاني: القوى البشرية والمجتمع

دائما مع عناصر الإدارة ونواتها وبعد التطرق الى البرمجيات والشبكات والوسائل المادية مثل أجهزة الحاسوب سنتطرق الى عناصر لا تقل أهمية عنها وهي القوى البشرية أي اليد العاملة ثم نتناول أسس وعادات المجتمع والذي يجب على الإدارة العمل وفقه.

وسنتناول كيف أن هاته العناصر ضرورية لبناء أسس إدارية رقمية تساعد في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

---

1 موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مج الباحث، ع 09 ص 15

أولا: القوى البشرية

يرى عديد الباحثين ان العنصر البشري اهم عنصر في منظومة الإدارة الإلكترونية فهو يمثل بذلك كل من القيادات الرقمية، والمديرون والمحللون الذين يزخرون بجانب وفير من المعرفة يسخرونها في خدمة المؤسسة والكوادر الذين لهم خبرة تقنية عالية ويتكونون في الغالب من دارسي الإدارة الحديثة القائمة على الفهم الاهتمام و الواسع بالتقنيات الحديثة لأنه من غير المعقول إقتناء الحواسيب ووضع البرامج أمام أناس لا يفقهون بالرقمنة لأن ذلك يعد إهدار للمال والجهد ، الأمر الذي يتطلب إخضاع القيادات لدورات تكوينية لفهم أسس الإدارة الالكترونية.

ثانيا: المجتمع

عملية التحول الرقمي من إدارة الأوراق الى إدارة الحواسيب يجب فيها مراعاة قيم وثوابت المجتمع هذا الامر يضمن لها الاستمرارية ويجنبها العراقيل الناجمة عن عدم اتباع أسس المجتمع ومن هاته الثوابت التي يجب على الإدارة احترامها في أسلوب التحول الرقمي الدين وثقافة المجتمع،

هاته الأمور تعتبر عنصرا هاما من عناصر الإدارة الالكترونية فلا يمكن أن تعمل الإدارة بمنعزل عن المجتمع التي تقدم خدماتها فيه.

الفرع الثالث: الأنظمة الداعمة مع التشريعات والقوانين

بعد التطرق لعديد العناصر الأساسية لبناء أسلوب الإدارة الالكترونية ومنها العناصر المادية والتقنية سنصل الى أخرى لا تقل أهمية وهي التشريعات والقوانين ومختلف الأنظمة الداعمة والتي سنتناولها فيما يلي:

أولا– الأنظمة الداعمة

يقصد بها مقومات مشروع الإدارة الالكترونية ويضمن بها المشروع نجاحه واستمراريته وتشمل في معظم الأحيان الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم الإدارة باختيار ما يناسبها ويلائم طبيعة نشاطها ويستمد منها مشروع صلاحياته واستمراريته، ولا يمكن للإدارة النجاح إلا إذا استقرت على هاته الأنظمة وتختار ما يلائمها فمن شروط نجاح الأسلوب الرقمي الجديد تحديد أسس وأنظمة معينة تكون أساس بقاء المشروع ونجاحه[1].

1 حسين محمد حسن،الإدارة الالكترونية – المفاهيم،الخصائص،المتطلبات،الأردن،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،د،س،ن ص ص 52-54.

ثانيا–التشريعات والقوانين لعلها أبرز ركيزة للإدارة الالكترونية وهي الجسر الذي يضمن احترام الإدارة للضوابط العامة في ممارسة نشاطها وعدم حدوث تجاوزات غير مرغوب فيها، فيجب على الإدارة في تعاملاتها مع المواطنين وأثناء تقديم خدماتها احترام التشريعات الموضوعة وعدم تجاوزها، لأن حدوث يعني تعسفها وهذا الامر يحيدها عن مبادئها ويجعلها متعسفة وعليه لنجاح النظام الالكتروني في التسيير الإداري يجب عليه العمل وفق ما نصت عليه التشريعات والقوانين واحترامها بشكل كامل وتام وهذا يضمن نجاح وفعالية الخدمات المقدمة.

المطلب الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية

ان الإدارة الإلكترونية باعتبارها أسلوب جديد للتسيير الإداري مبني على ضرورة تقديم خدمات مميزة ومبني على عناصر معينة، فان كل هاته العناصر والإمكانات التي تم تسخيرها لهذا النظام لم تكن عبثا، وانما من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف المرسومة وبعد التطرق الى العناصر التي يتميز بها هذا الأسلوب الرقمي سنتناول فيما يلي موضوعا اخر هام وهو الأهداف المرجوة منه.

الفرع الأول: أهداف تتعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين وحل المشاكل

ان المشروع الرقمي للإدارة الالكترونية لم يأتي الا من اجل خدمة الصالح العام ومحاولة تحقيق ما يريده المواطنين من اهداف متنوعة كما جاء خصيصا للقضاء على مختلف المشاكل والبيروقراطية التي عشعشت في النظام الورقي وهو ما سنتطرق اليه فيما يلي:

أولا أهداف تتعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين

ان أسلوب الإدارة الالكترونية الرقمي صمم خصيصا لتحقيق أهداف وغايات متعددة هاته الاخيرة هي متنوعة وسنبدأ مع اهداف تتعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين التي سنتناولها بتفصيل فيما يلي:

أ- محاولة تقديم أفضل الخدمات وأسرعها وأكثرها كفاءة في التنفيذ التطبيق وهذا كله بفضل الاعتماد على الحواسيب والأجهزة الرقمية والتي تمتاز بكفاءة الخدمات المقدمة وهذا الأمر الذي كان ينقص الإدارة التقليدية والتي كانت تتميز بالبطيء في اتخاذ القرارات وحتى الخدمات المقدمة لم تكن مثالية .[1]

1 علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية المفهوم والابعاد والنتائج، دار وائل للنشر،عمان، الاردن، سنة ،2009، ص 64

ب –توسيع مشاركة المواطنين في المعاملات الإدارية ومحاولة تقويه وتحسين فرص التعاون والتنسيق بينهم وبين الهيئات الحكومية من خلال وضع برامج ومنصات رقمية لتبادل الآراء مع المواطنين وتمكينهم من طرح انشغالاتهم .

ج– اعتماد التقنيات الحديثة مثل البريد الإلكتروني والاستغناء عن الجانب الورقي المتمثل في الصادرات والواردات وهذا ما يجعل المراسلات تكون بشكل رقمي وتكون محمية .

ثانيا: اهداف تتعلق بحل المشاكل

بعد التطرق الى الأهداف المرجوة من الإدارة الالكترونية والمتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطن يمكن القول بأنها ليست الأهداف الوحيدة التي يمكن تحقيقها بتبني هذا النظام الرقمي الجديد وسنتطرق فيما يلي الى اهداف تتعلق بحل جميع المشاكل والقضاء على البيروقراطية الإدارية وهي كالاتي:

أ–التجهيز الناجح للاجتماعات [1] وهذا بفضل الاعتماد على الأجهزة الرقمية والحواسيب حيث كل شيء يكون عن بعد بصورة مرئية وسمعية وهذا الامر لم يكن ليكون لولا ظهور الرقمنة ومختلف الأجهزة الحديثة.

ب–محاولة الغاء خاصية المكان والاجتماعات الحضورية والوصول الى تقنية التخاطب عن بعد وهذا الامر يوفر لنا الوقت ويغني عن التنقلات لمسافات.

ج–اكتشاف المشاكل بسرعة وحلها بشكل سريع بدلاً من المتابعة مكننا أسلوب الإدارة الالكتروني الرقمي من تحقيق هدف لم يكن بالإمكان حله عن طريق النظام الورقي وهو السرعة على اكتشاف أي مشكلة وحلها بسرعة فائقة قبل تفاقم الوضع والذي قد يؤدي إلى ظهور مشاكل أخرى.

د–القضاء على البيروقراطية التي سببها البطئ والجمود الذي سيطر على أركان الإدارة التقليدية حيث لا مكان للتكنولوجيا والبرامج ولا وجود الا عقلية التحجر فالإدارة الرقمية قضت على هاته العقبات.

الفرع الثاني: اهداف تتعلق بتحسين الأداء وتطوير البنية التحتية

دائما في إطار الأهداف المرجوة من نظام الإدارة الالكترونية الرقمي فقد سبق وأن تناولنا

1–حسين الوادي وآخرون، نظرية والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، عمان ، دار الصفاء، 2011، ص 291–292

أهداف متعلقة بكيفية حل مختلف المشاكل التي تعرقل سير العمل الإداري وكيفية الخروج من النظام البيروقراطي لنصل الى الأهداف المتعلقة بتحسين الأداء والمتعلقة بتطوير البنية التحتية.

اولا: أهداف تتعلق بتحسين الأداء

أ-التأكيد على تحقيق الجودة الشاملة أي تحقيق الدرجة العالية من النوعية أو القيمة، فالإدارة الإلكترونية تسعى الى تحقيق مختلف احتياجات العميل في أي وقت ومكان خاصة في الوقت الذي يكون العميل محتاجاً إلى الخدمة في أسرع وقت ممكن.

ب-اكتشاف المشاكل بسرعة وحلها بشكل سريع بدلاً من المتابعة وهذا الامر يساعد على على تجنب تفاقم الازمات واستمراها لمدة طويلة وهو ما يؤثر على الأداء.

ج-القضاء على البيروقراطية التي سببها البطئ والجمود الذي سيطر على أركان الإدارة التقليدية فالإدارة الالكترونية كان الهدف الأساسي لها القضاء مشاكل النظام الورقي التقليدي.

ثانيا: أهداف تتعلق بتطوير البنية التحتية

وختاما لما يتعلق بأهداف الإدارة الالكترونية سنتطرق فيما يلي إلى أهداف لها أهمية في الواقع وهي تتعلق بتطوير البنية التحتية ومحاولة نيل رضا المستخدمين ويمكن ذكرها فيما يلي:

أ-تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يتوافق ومتطلبات الخدمات اللازمة بالحجم والنوعية لتحقيق أفضل الخدمات لصالح المواطن.

ب-تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة تنال به الرضا من المواطنين من غير توقف وفي خلال أربعة وعشرين ساعة في اليوم وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك مختلف الاجازات وإلغاء جانب العلاقة المباشرة والحضور الشخصي بين طرفي المعاملة أو التقليل منه إلى أقصى حد .[1]

ج-اختصار وقت تنفيذ إنجاز المعاملات الإدارية وهذا كله بفضل الاعتماد على الحواسيب والأنظمة المتطورة التي تجعل استخراج أي وثيقة يتم في أي وقت وجيز.

المطلب الثالث: خصائص الإدارة الالكترونية

ان الإدارة الالكترونية باعتبارها أسلوب جديد مبني على التحول الرقمي والتخلص من الأسلوب الورقي والذي كان يتميز بالضعف في الأداء إضافة الى رداءة الخدمات المقدمة.

---

1 خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2010، ص ص 52،51

وعليه سنحاول فيما يلي التطرق لمختلف خصائص النظام الرقمي والتي سنتناولها بتفصيل

الفرع الاول: خصائص تتعلق بالتجسيد المادي الإدارة الالكترونية والتسهيلات المتعلقة بها

تتمتع الإدارة الالكترونية خصائص متميزة ومتعددة وهي تنقسم الى مجالات شتى سنتطرق في هذا الفرع الى خصائص تتعلق بالتجسيد المادي للإدارة الالكترونية والتسهيلات المتعلقة بها

أولا: إدارة بلا أوراق وبلا مكان وزمان

حيث لا مكان للأوراق والمحررات الورقية في الإدارة الالكترونية اذ أنها تعتمد على الحواسيب والمحررات الالكترونية والبريد الالكتروني ومختلف تطبيقات المتابعة الالية [1].

كما أنها إدارة بلا مكان ولا زمان حيث لا تكون الاجتماعات حضورية مرتبطة بمكان ما كما في الإدارة التقليدية بل يكون التعامل عن بعد بوسائل مرئية كما انها تعمل طوال الأيام وغير مرتبطة بالإجازات والعطل ففكرة الليل والنهار لم تعد موجودة في قاموس العالم الجديد [2].

ثانيا: تسهيل الإجراءات وخفض التكاليف

حيث ان أسلوب الإدارة الالكترونية المبني على الرقمنة والعمل عن بعد لا تحتاج إلى يد عاملة كبيرة، باعتبار الاعتماد الكبير على الحواسيب هذا الأمر يؤدي الى تخفيض التكاليف المرتبطة باليد العاملة كما ان الأنظمة الرقمية تجعل الإجراءات سهلة وسلسة وهذا يجعل من خصائصها انها منخفضة التكاليف.

ثالثا: الخصوصية والسرية وتحقيق الرقابة

الإدارة الالكترونية تتمتع بخصائص توفر السرية وتحافظ بها على الخصوصية وهذا بفضل برامج الحماية التي لا تسمح بالولوج الا لمن يملك كلمة مرور[3] كما انها توفر برامج مراقبة لنشاطات ومواقع عملها بفضل الكاميرات التي توفرها في كل مواقعها، هذا الامر يجعل منها أداة صادقة وفعالة للمراقبة بعيدا عن أسلوب التقارير الكتابية التي تميز أسلوب عمل الإدارة التقليدية.

---

1 علي سايح جبوري، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، مج العقار للدراسات الاقتصادية، ع 1، 2017، ص 11

2 علي سايح جبوري، نفس المرجع ، نفس الصفحة

3 دلاج كنزة،اثر تطبيقات الإدارة الالكترونية على الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة ، 2016 ص ص ، 21- 22

الفرع الثاني: المرونة والايقاع السريع وإدارة المعلومات لا الاحتفاظ بها

تتميز الإدارة الالكترونية كأسلوب رقمي بالسلاسة والمرونة في الأداء بخلاف الإدارة التقليدية العاجزة عن مواكبة التحديات فهي تتميز بذلك بمجموعة من الخصائص والتي تنفرد بها وهي كالاتي:

أولا: المرونة

من أهم الخصائص التي تتمتع بها الإدارة الالكترونية المرونة فهي تتميز بالمرونة الفائقة والتحرر من قيود المكان والزمان فهي حاضرة في كل وقت ومن أي مكان، وتكون القرارات المتخذة فيها متحررة من أي قيود للوقت والمسافة[1]، هاته الخاصية المهمة والتي كانت تفتقدها الإدارة التقليدية الامر الذي جعل هاته الأخيرة عاجزة عن مواكبة التطورات الحاصلة في جميع الميادين وبالتالي حصول قصور في تقديم الخدمات للمواطنين وبالتالي فالمرونة والسلاسة التي تقدمها الإدارة الالكترونية تجعل منها في وضع ممتاز في تسييرها الإداري وكذلك في تعاملاتها أمام المواطنين وحتى مع الموظفين المكلفين بالتسيير الرقمي.

ثانيا: الإيقاع السريع

كل الخصائص السابقة لأسلوب الإدارة الالكترونية تتكامل فيما بينها لتقدم لنا خاصية مهمة وهي الإيقاع السريع، فعكس الإدارة التقليدية التي تتميز بالبطيء في النسق نتيجة اعتمادها على الجانب الورقي دون أي اعتبار لأساليب الرقمنة فإن العكس في الإدارة الالكترونية حيث التحول الرقمي والاعتماد بشكل شبه تام على الحواسيب ومشتقاتها ومختلف التطبيقات المصممة من طرف كفاءات واطارات ملمة هاته العوامل المذكورة وضعتنا امام إيقاع سريع في تقديم الخدمات للجمهور ولصالح جميع أصحاب المصلحة .[2]

بعد تناول خاصيتين مهمتين للإدارة الالكترونية سنواصل مع خصائص ذات أهمية كبيرة في أسلوب عمل الإدارة الالكترونية.

---

1 احمد سيد مصطفى،المدير وتحديات العولمة : إدارة جديدة لعالم جديد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 ،ط1 ، ص 36

2 توفيق عبد الرحمان، الإدارة الالكترونية وتحديات المستقبل ، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة ، 2005، ط 2،ص 136

ثالثا: إدارة المعلومات لا الاحتفاظ بها

يتميز أسلوب الإدارة الالكترونية المبني على الرقمنة واستخدام الجانب الفكري أكثر منه الجانب اليدوي، فهي تقوم بإدارة الملفات من خلال برامج معينة بدل الاحتفاظ بها في أرشيف ورقي كما هو الحال في الإدارة التقليدية، وهذا الامر لا يعني انها لا تهتم بمسالة حفظ المعلومات بل تقوم بتوفير وسائل حفظ الكترونية أمنة وهي بذلك تعمل على جمع البيانات مرة واحدة لاستخدامات متعددة [1]حيث تقوم بتبويبها وتنظيمها الأمر الذي يجعل الرجوع أليها سهلا من اجل تحقيق اهداف المنظمة حيث يتم توفيرها عندما يقوم صاحب تلك المعلومة بطلب معاملة فيقوم برنامج الإدارة الالكترونية المستخدم بالنظر في طلبه بالموافقة او الرفض.

وهذا الامر يجعل الإدارة الالكترونية في موقع أفضل من الإدارة التقليدية تسعى للإحتفاظ بالمعلومات والبيانات الخاصة بالمواطنين في حين الأسلوب والتحول الرقمي لا يطمح فقط إلى احتفاظ بالمعلومات بل يسعى لإدارتها معتمدة في ذلك على الأجهزة المتطورة جدا التي أصبحت منتشرة في الوقت الراهن.

المبحث الثالث: وظائف الإدارة الإلكترونية ومبادئها

التحول الرقمي من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية لم يكن تحصيل حاصل ولم يكن عبثيا بل من اجل تحسين العمل الإداري هذا الامر افرز وظائف عديدة لهاته الأخيرة وذلك في سبيل تحقيق اقصى فعالية في العمل المؤسساتي والإداري هاته الوظائف تتميز بها عن الإدارة الورقية سنتطرق لها بشكل مفصل فيما يلي:

المطلب الأول: وظائف الإدارة الالكترونية

ان الإدارة الإلكترونية باعتبارها أسلوب جديد مبني على الرقمنة والتكنولوجيا فهي بذلك لها مجموعة من الوظائف التي تشبه تلك الوظائف الموجودة على مستوى الإدارة التقليدية، إلا أن هذه الوظائف أصبحت ذات فعالية في أسلوب الإدارة الإلكترونية بسبب الاعتماد على الوسائط الالكترونية المتطورة من الحواسيب والبرمجيات الحديثة والمتطورة ووجود كفاءات لها علم بلا أمور التكنولوجيا وغيرها وفيما يلي أبرز الوظائف.

1 ايمان عبد المحسن زكي، الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل ، المنظمة العربية للأمم المتحدة ، القاهرة، 2009، ص 102

الفرع الاول: التخطيط والتنظيم الإلكتروني

لعل من الوظائف الأساسية لأسلوب الإدارة الالكترونية والتي جعلت منها رقما هاما في التسيير الإداري وظيفتي التخطيط والتنظيم لما لها من دور في تغيير ثقافة العمل الإداري للأفضل

أولا– التخطيط الاداري

التخطيط الإلكتروني يعتبر أسلوب وعملية ديناميكية دينامية متواصلة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من خلال التطوير المستمر والمتواصل، فهو يعتبر عملية مستمرة وهذا بفضل الوسائط الرقمية التي تجعل المعلومات الرقمية دقيقة كمت أنه لا يتوقف عند فكرة تقسيم العمل التقليدي بين الإدارة وأعمال التنفيذ، بل يتحاوز ذلك فيصبح بذلك جميع العاملين يمكنهم المساهمة في ديناميكية التخطيط الإلكتروني في كل مكان وزمان [1]، حيث يمنح التحول الرقمي قوة للتخطيط الإلكتروني، وهذا انطلاقا من المميزات القوية التي تتمتع بها البيئة الرقمية القادرة على التكيف مع المتغيرات بسرعة من خلال مختلف الشبكات المحلية والعالمية، مما يحقق قدرة على الوصول إلى مختلف الأفكار والأساليب الجديدة من الأفكار والأسواق، والمنتجات

ثانيا– التنظيم الإلكتروني

في ظل التحول الرقمي الذي صاحب ظهور الإدارة الالكترونية فإن مكونات التنظيم قد حدث فيها انتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج الإلكتروني، هذا ما أدى الى بروز هيكل تنظيمي الكتروني جديد يختلف عن التنظيم التقليدي الذي هو قائم على التنظيم العمودي من الأعلى إلى الأسفل، إلى شكل تنظيم يعرف بالتنظيم المصفوفي حيث يصبح التقسيم الإداري قائماً على أساس الفرق، بدلاً من التقسيم الإداري قائم على أساس الوحدات والأقسام، والانتقال من سلسلة الأوامر الإدارية الخطية المسيطرة في النظام التقليدي إلى الوحدات المستقلة والسلطة الاستشارية، ومن التنظيم الإداري القديم المبني على دور الرئيس المباشر إلى التنظيم متعدد الرؤساء المباشرين، ومن مركزية السلطة الى تعدد مراكز السلطة .[2]

1 محمد بن عبد العزيز الصافي، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للجوازات لمدينة الرياض، رسالة ماجستير في القانون، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 23.

2 نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية، الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، السعودية، د س ن، ص ص 247 -248

الفرع الثاني الرقابة والقيادة الالكترونيين

في إطار تناول الوظائف الأساسية للإدارة الالكترونية وجب علينا التذكير بوظيفتين مهمتين ولهما دور كبير في سير الأسلوب الرقمي وهما الرقابة والقيادتين المبنية على الأساليب الحديثة،وذلك من أجل الرقمي بالعمل الإداري ونيل رضا مختلف الاطراف.

أولا: الرقابة الإلكترونية

الرقابة الإلكترونية في أسلوب الإدارة الالكترونية يختلف كثيرا عن الرقابة في الشكل التقليدي فهي تسمح بالمراقبة الآنية من خلال شبكة المؤسسة فهذا الامر قد يعطي فرصة لاكتشاف الخلل والاخطاء بسرعة ومن ثم تصحيحها، كما أنه هاته العملية مستمرة ومتواصلة لتكشف أول بأول عن الانحرافات داخل المؤسسة من خلال التحقق من المعلومات والتعاون بين مختلف الأطراف من المديرين، والعاملين، والموردين، والمستهلكين وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق التماسك والثقة والأداء.

ثانيا: القيادة الإلكترونية

أدى التحول الى أسلوب الإدارة الالكترونية إلى إحداث قفزة نوعية كان من أبرز نتائجها التحول إلى نمط القيادة الإلكترونية، والتي تنقسم للأنواع الثلاثة التالية:

أ-القيادة التقنية العملية: والتي ترتكز في اسلوبها على التحول الرقمي المبني على استخدام تكنولوجيا الإنترنيت، والتي تتميز بتوفر كم هائل من المعلومات، إضافة إلى سرعة الحصول عليها، هذا الامر يسمح ويمكن القائد الإلكتروني من امتلاك قدرة على تحسين في الأجهزة، والبرمجيات

ب-القيادة البشرية الناعمة: في هذا النوع من القيادة يشترط وجود قائد يمتاز بالحركية، ومخزون معرفي واسع وله القدرة على حسن التعامل مع الزبائن.

ج-القيادة الذاتية: والتي ترتكز على جملة من المواصفات الذاتية التي لابد أن يتمتع بها القائد الالكتروني، وهو ما يجعل قيادة الذات تتصف بالقدرة على تحفيز النفس لتركز في إنجاز المهام والقائد يجب ان يتمتع بمجموعة من الخصائص منها:

أ-قدرة القائد على جعل تركيزه منصبا حول انجاز المهام المكلف بها لتكون قيادته سليمة وحتى يستد مرؤوسيه هذه الخاصية منه وبالتالي يزيد العطاء داخل المؤسسة.

1-عزوز سعيدة، نسيمة مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر... (الإدارة الإلكترونية في البلدية- نموذجاً-) ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، ع 08، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 80

ب-اكتساب البراعة واستغلالها لتحقيق أهداف المنظمة [1] وهذا من خلال التكوين المستمر الذي يكسب الموظف قدرات عالية وبراعة لا مثيل لها.

ج-القدرة على التكيف مع أي متغيرات ممكن حدوثها وهذا من خلال وضع مخطط يتم فيه ادراج بعض الخطط تحسبا لأي مفاجأة او أي طارئ.

المطلب الثاني: مبادئ الإدارة الإلكترونية

تقوم الإدارة الإلكترونية على توفر الأجهزة الرقمية والتكنولوجيا الحديثة والسرعة في إنجاز مختلف المعاملات، وكل هذا من أجل تحقيق الانتقال من الجانب الورقي إلى الجانب الرقمي من خلال الوسائط الالكترونية ولتجسيد ذلك يجب أن تتوفر مجموعة من المبادئ والتي هي كالاتي

الفرع الاول: تقديم أحسن الخدمات للجمهور وسهولة الاستخدام والاتاحة للكل

في إطار تناول المبادئ الأساسية للمشروع الرقمي سنتطرق لمبدأ هام هو تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وإلى مبدأ أخر وهو سهولة الاستخدام مع جعلها متاحة للكل من المواطنين والجمهور.

أولا تقديم أحسن الخدمات للجمهور

لتحقيق هذا المبدأ المهم في أسلوب الإدارة الالكترونية يجب توفير جو مناسب تكون فيها الكفاءات الملمة بهذا الجانب الرقمي حاضرة لأن في هاته الأخيرة يجب دائما التركيز على توظيف المعلومات بشكل فعال واستخلاص النتائج ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لكل مشكلة، لأن ذلك يسمح بالتصرف بشكل فعال على جوهر كل مشكلة ومن ثم تشخيصها بشكل لا يجعلها تتكرر مع ضرورة الحرص على إنتقاء المعلومات المتعلقة بالموضوع وكذلك تحديد نقاط القوة والضعف والتعرف عليها.

ثانيا: سهولة الاستخدام والإتاحة الكل

ويقصد بهذا المبدأ أن استخدام الإدارة الإلكترونية متوفرة للجميع سواء في المنازل وفي العمل وفي أي مكان، وهذا لأن نظام الإدارة الإلكترونية يقوم على أساس سهولة الاستعمال بحيث يكون ربط الاتصال بين المواطنين والإدارات الحكومية يتم بسهولة وتكون الإجراءات سهلة.

---

1 بوجوش عمار، نظرية الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006، ص 190.

الفرع الثاني: التغير المستمر وخفض التكاليف

دائما مع المبادئ الأساسية للإدارة الالكترونية وبعد التطـرق لعديد من المبـادئ سنتنـاول مبدأين هامـين للمشـروع الرقمي وهما التغيير المستمر والدائم للتكـيف مع مختلف المتغـيرات وكذا خفض التكاليف.

أولا: التغيير المستمر

وهذا مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية لأن هاته الاخيرة تسعى دائما للتطور بما فيه فائدة حيث أن التغيير المستمر يمكن من تصحيح الأخطاء ويحسن الأداء بقصد نيل الرضا الزبـائن أو بقصد التفوق في مجال المنافسة، وفي جميع الحالات فإن الزبون سيكون المستفيد.

ثانيا: خفض التكاليف

الإستثمار في الإدارة الالكترونية والتعمق في التكنولوجيا الرقمية وتعدد المنافسين وإصرارهم على تقديم الافضل بأسعار زهيدة ينتج عنهما تخفيض التكاليف والرقي بمستوى الأداء وتوسـيع نطاق الخدمات إلى عدد هام من المواطنين الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار زهيدة كلما كثر عددهم. [1]

وعموما يمكن القول أن المبادئ الخاصة بالإدارة الالكترونية لا يمكن أن تكون متطابقة مـع المبادئ التي تحكم الإدارة التقليدية وخصوصا من ناحية تقليل التكـاليف خاصـة وأن مختـلف العمليات والخدمات المقدمة تكون رقمية بدون إهدار للمال على الأوراق.

1 ماجي نعيمة، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على تسيير المرفق العام في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2019، ص 24

وختاما لما جاء في هذا الفصل يمكن القول أن الإدارة الالكترونية هي أسلوب جديد للتسيير الإداري وهي بذلك تعتمد على الحواسيب والأجهزة الرقمية ومختلف التطبيقات في مسعاها نحو تقديم خدمات أفضل، فهي تختلف عن الإدارة التقليدية المبنية على الجانب الورقي والرداءة والقصور في التسيير كما انها تختلف عن بعض المصطلحات القريبة منها مثل الحكومة الالكترونية من حيث انها نظام كامل ومتكامل مصمم خصيصا لتحقيق اهداف محددة مثل تحسين الخدمات والقضاء على البيروقراطية، وحتى تقوم بذلك تتطلب مجموعة من العناصر مثل أجهزة الحاسوب والبرمجيات كما أنها تتمتع بخصائص فريدة مثل المرونة إضافة الى مجموعة من المبادئ الخاصة بها مثل سهولة الاستخدام.

الفصل الثاني

مظاهر عصرنة الإدارة الالكترونية لمرفق القضاء في الجزائر

في خضم التحولات الرقمية المتسارعة التي تعرفها مختلف القطاعات، برز رقمنة قطاع القضاء كواحدة من أبرز آليات تطوير العمل القضائي وسبل تقديم الخدمات القانونية، وظهر تبني أسلوب الإدارة الإلكترونية في القطاع ليس كخيار ثانوي بل ضرورة لابد منها، إلا أن هـذا التحول لا يمكن حصره في كونه عملية تقنية تهدف لرفع الكفاءة وتحسين جودة الخدمات بل يمثل أسلوبا و مشروعًا رقميا متكامـلة ينطوي على أبعاد قانونية عميقة تستدعي بحثًـا وتحلـيلًا معمقين. وعليه في هذا الفصل سنحاول تمحيص ذلك والنظر عليه نظرة ثاقبة تزيل اللبس والغموض عن كيفية تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة حيث ستناول عملية تحويل الوثائق الإدارية من ورقية الى الكترونية في مرفق القضاء وسنتطرق ايضا الى مظاهر الرقمنة في إجراءات التقاضي وفي الأخير نختم بالعراقيل التي تواجه عملية اكتمال عصرنة قطاع العدالة مع إعطاء بعض الحلول التي ممكن ان تكون مناسبة لهاته العقبات.

المبحث الأول: رقمنة إجراءات التقاضي

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول لموضوع الإدارة الالكترونية من خلال الإطار المفاهيمي ستناول أحد مظاهر عصرنة هاته الأخيرة لمرفق القضاء في الجزائر حيث في هذا المبحث سنتطرق إلى الرقمنة التي تمت في إجراءات التقاضي وإلى الدور الذي لعبته الإدارة الالكترونية في ذلك، حيث سنتطرق في المطلب الأول الى تعريف التقاضي الالكتروني وخصائصه وأنواعه، وفي المطلب الثاني سنتطرق الى مظاهر عصرنة مرفق القضاء في مجال التقاضي حيث سنتطرق إلى المحاكمة المرئية والسوار الالكتروني وغيرها من مظاهر التقاضي الالكتروني.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني وخصائصه وانواعه

قبل الخوص في غمار ومسار رقمنة إجراءات التقاضي الالكتروني والى مساهمات الإدارة الإلكترونية في ذلك وذلك من خلال توفير التكنولوجيا الحديثة في جهاز العدالة، واستغلالها بشكل مثالي في إجراء التقاضي الالكتروني سنتطرق في البداية لتبيان مفهومه ثم نتطرق الى خصائصه ثم إلى أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني وخصائصه

قبل التعمق في كل ما يخص إجراءات التقاضي الالكتروني من خصائص وأنواعه يجب أن نفهم أولا المفهوم الشامل له وعليه وقبل كل شيء سنتطرق في البداية لمفهومه وسنعطي مجموعة من التعاريف الفقهية.

أولا مفهوم التقاضي الالكتروني

قد عرّفه الدكتور خالد ممدوح إبراهيم بأنه : عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيًا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده بما تم بشأن هذه المستند[1]

كما عرّفه جانب من الفقه على أنه : حوسبة الإجراءات القضائية بتحويل الإجراءات التقليدية من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني، حيث تتم الحوسبة في الإجراءات فقط دون

1خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، د.ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 12.

الموضوع[1] والتسهيل على المتقاضين[2].

وعرّفه الدكتور أسعد فاضل مندل بأنه: سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونيًا من خلال شبكة الربط الدولية (الإنترنت)، وبالاعتماد على أنظمة إلكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل في الخصومات والتسهيل على المتقاضين[3].

ومن الفقه الجزائري من عرّفه على أنه استخدام الوسائل التقنية للاتصال المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية عن بعد.[4]

من خلال استقرائنا لهذه التعاريف نجد أن جانبًا من الفقه كان قاصرًا في تعريفه لنظام التقاضي الإلكتروني، في حين نجد البعض الآخر جاء واضحًا وشاملًا يغطي مختلف إجراءات التقاضي، وعليه يمكن تعريفه على أنه: نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق إجراءات التقاضي كافة عن طريق الوسائل الإلكترونية المختلفة من أجهزة مرتبطة بشبكة الإنترنت بداية من تسجيل الدعوى إلى غاية صدور الحكم بشأنها [5].

ومهما يكن من اختلاف في التعاريف الفقهية لمصطلح التقاضي الالكتروني فإننا نجد أن هناك اتفاق على أنه يعتمد على الوسائط الالكترونية والحواسيب ومختلف البرامج والتطبيقات الشبكية وهذا لب الاختلاف بينه وبين التقاضي العادي.

ثانيا: خصائص التقاضي الإلكتروني

بعد استنباط حقيقة التقاضي الالكتروني من خلال إستعراضنا لمجموعة من التعريفات الفقهية والتي اكدت في معظمها على ضرورة وجود الحواسيب والتطبيقات سنتجاوز ذلك إلى استعراض خصائص التقاضي الالكتروني حيث يتميز هذا الأخير باعتباره أسلوبا رقميا جديدا لحل النزاعات

1 نيار ماهر وكيل نذيرة، عوائق نظام التقاضي الإلكتروني، مجلة المبصر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع الخاص، جامعة سوق أهراس، الجزائر، ص 39.

2 بن علال فاطمة وأمينة بوكابس، التقاضي الإلكتروني وفعاليته في النظام القضائي الجزائري، مجلة المبصر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، جامعة عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 112

3 أسعد فاضل مندل، التقاضي عن بعد – دراسة قانونية، مج الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجد 14، ع 21، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 04.

4 بن علال فاطمة وأمينة بوكابس، المرجع السابق ، ص 112.

5 جايلني فاطمة ومرزوق نبيلة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي، مج الدراسات القانونية المقارنة، مجد 7، ع 1،2021،ص 138

المعروضة أمام القضاء بعدة خصائص تجعله منفردا ومتميزا عن التقاضي العادي وهاته الخصائص هي كالاتي:

أ-التعامل بالوثائق الإلكترونية: حيث نجد في التقاضي الإلكتروني كل المراسلات تمون بالطريقة الإلكترونية، وهذا الأمر يفرض توفر وسائل الرقمنة للعمل بها وكذلك تبادل مختلف المستندات والعرائض إلكترونياً وهذا يعني أننا هذا الأمر يتم عبر شبكات خاصة دون اللجوء إلى العالم الخارجي.

ب-سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي: وهذا لأن الأمر يتم عبر شبكة الإنترنت بشكل سريع، دون الحاجة لوجود وتنقل أطراف النزاع[1] وهذا لان الامر خلاف إجراءات التقاضي العادي اين الاعتماد على المستندات الورقية والدفوع كتابية وارسال الاستدعاءات أيضا كتابية كل هاته الأمور تبطئ الاجراءات.

ج-حلول المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني في عملية الإثبات: في التقاضي الإلكتروني، اين يحل المستند الإلكتروني محل الكتابة العادية، والتوقيع الإلكتروني محل التوقيع العادي المعتمد عليه في الإثبات في التقاضي العادي.

د-الاعتماد على الوسيط الإلكتروني: والمتمثل في جهاز الحاسوب: والذي يجب أن يكون متصلاً بشبكة الإنترنت أو شبكة خاصة محمية، يعمل على تعبير إرادة الأطراف رغم بعد المسافة بين أطراف النزاع .[2]

بعد التطرق الى خصائص التقاضي الالكتروني والتي يتميز بها عن التقاضي العادي سنواصل دائما في موضوع التقاضي الالكتروني لنصل الى الأنواع.

الفرع الثاني: أنواع التقاضي الالكتروني

بعد أن تطرقنا لمفهوم التقاضي الالكتروني بشكل مفصل معتمدين في ذلك على مجموعة من التعاريف الفقهية والتي أظهرت لنا نبذة عن كلمة التقاضي الالكتروني وإزالت اللبس عنها سوف لن نتوقف عند هذا الحد وسنواصل فهم هذا النظام الإلكتروني الجديد

1 يوسف أمباركة، حنان عكوش، المرجع السابق، ص547

2 المرجع نفسه، ص 548

في مجال القضاء وبعد ذكر خصائصه التي يتميز بها عن التقاضي العادي سنتطرق فيما يلي للتحدث عن أنواعه والتي هي كالاتي:

أولا– التقاضي الإلكتروني عن طريق تبادل الاتصال من نقطة لأخرى:

في هذا النوع من التقاضي الإلكتروني، يكون الاتصال عبر محادثة مرئية تكون بين قاعة المحكمة ومكان آخر يبعد عنها مسافات بعيدة قد تكون المؤسسات العقابية التي يتواجد فيها المتهم أو الشاهد ويعتبر هذا النوع من أبسط صور التقاضي وأقلها تعرضا للمشكلات الفنية .[1]

ثانيا– التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام (السويتش):

في هذا النظام توجد عدة أماكن يتم الاتصال منها والربط الإلكتروني، مما يسمح بتواجد المتهمون والشهود مرئيا. وتكون هذه الأماكن مجهزة فنياً بما يكفل توفر الأجهزة الذكية وشاشات العرض وتتم فيها سماع صوت من يتكلم بشكل مثالي وصوت عالي .[2]

ولم يتوقف نظام التقاضي الالكتروني عند هذا النوعين بل إن التطور التكنولوجي المتسارع الذي تشهده الساحة القضائية ابان عدة أنواع أخرى تمتاز بإجراءات أكثر دقة وسهولة وسنحاول التطرق الى نوعين اخرين ونبين طرق عملها.

ثالثا– نظام الحضور المستمر الموحد او الثابت

إن هذا النوع يكون الاتصال فيه بين خمسة أماكن مختلفة وبعيدة إقليمياً سواء بالمجلس،قاعة المحكمة، وأماكن تواجد الشهود والمتهمين وغيرهم حيث في كل مكان توجد شاشة لعرض الصورة، حيث يتم سماع صوت من يتكلم بوضوح من بقية الجهات.

،

1 صفوان محمد شديفات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال vidéoconférence"، دراسات علوم الشريعة والقانون، مجد 41، ع الاول، 2015، الجامعة الأردنية، ص354،355

2 يحي قربي علي حسين، تقنية الاتصال المرئي المسموع وسيلة للتحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، المصدر الفكر الشرطي، مجد18، ع 71، 2009،ص 29

رابعا– نظام الحضور الإلكتروني المتقدم والمستمر

وهو أحدث نظام للتقاضي الإلكتروني وفقاً لهذا النظام؛ يتم تأمين الاتصال المرئي والمسموع في القاعة التي تجرى داخلها المحاكمة وبين عدد معين من الأماكن البعيدة عنها، وهي التي يتواجد

فيها المتهمون والشهود وغيرهم، حيث يتم إعداد هذه الأماكن إعداداً فنياً جيداً من خلال تزويدها بشاشات عرض الصورة، والأجهزة التي يتم من خلالها الصوت لمن يتكلم بوضوح وصوت أعلى من غيره من المشاركين .[1]

المطلب الثاني: مظاهر رقمنة إجراءات التقاضي الالكتروني

بعد التطرق الى تعريف التقاضي الالكتروني وانواعه وتبيان خصائصه سنتطرق فيما يلي إلى ذكر مظاهر التي من خلالها تمت إدخال الإدارة الالكترونية في عملية التقاضي حيث سنتطرق إلى عدة إجراءات ومظاهر تمت لرقمنة عملية التقاضي وهذا الفضل كله بفضل الاعتماد على وسائل التي وفرتها لنا الإدارة الالكترونية حيث سنتطرق الى المحاكمة المرئية عن بعد وكيف تتم ومتطلباتها ونتحدث عن السوار الالكتروني الذي كان له الفضل في ظهور تقنية الافراج المشـــــروط والــتي ساعدت في تخفيف الاكتضاض في المؤسسات العقابية كما سنتناول مظاهر أخرى مست رقمــنة إجراءات التقاضي مثل السوار والنيابة الالكترونية والتي تعتبر محطات هامة جدا في التحول الرقمي التي مست قطاع العدالة

الفرع الاول: تقنية المحادثة المرئية عن بعد

في ظل تكريس دولة القانون للرقي بقطاع العدالة وعصرنته، تسعـى الأنظمة القانونـية إلى استعمال تقنيات متطورة في نظام المرافعات حيث سعت الجزائر في مسعاها نحو رقمنة إجـراءات التقاضي والتخلص من عقبات التقاضي العادي ومن هاته الانظمة ومنها المحاكمة المرئية عن بعد.

أولا مفهوم المحاكمة المرئية عن بعد

في إطار معرفة أسلوب المحاكمة المرئية عن بعد سنتطرق قبل معرفة شروط وطريقة عمل هذا الاجراء القضائي الى تعريفه لغويا وفقهيا.

1 يحي قربي علي حسين، المرجع السابق، ص 29

.

أ-**لغويا**: يرجع المصطلح إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية (vidéoconférence)،حيث يتركب من "vidéo" وتقابلها بالعربية كلمة "تلفزيوني" (أي نقل الصورة والصوت)، وكلمة الوسائل الجديدة ومن بينها تقنية المحادثة المرئية عن بعد.[1] .

ب- فقهيا: تُعرف بأنها وسيلة من وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، حيث يقوم مجموعة من الأفراد بالتراسل والاستقبال عن طريق وسائل إلكترونية مخصصة للاتصال[2]

كما تُعرف على أنها وسيلة اتصال مرئي ومسموع تمكّن الأطراف بصفاتهم الشخصية، أو عدة أشخاص، للمشاركة في مناقشة تدور حول قضية قضائية معينة أمام المحكمة، مع اختلاف الأماكن التي تواجد فيها داخل الدولة الواحدة أو خارجها عن بُعد.

وتُعرف أيضاً بأنها إجراء محاكمة وصفت بـ "الافتراضية" والقانونية لأطراف الدعوى الجزائية، بحيث تنتمي الهيئة القضائية في مقرها بدار القضاء، وذلك من خلال ربطها عبر وسائل الإتصال الإلكتروني. [3]

ويعرفها البعض بأنها وسيلة حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بُعد، مع الاستعانة بها في بعض الحالات كسماع الشهود، لاسيما في بعض الجرائم الخطيرة، وكذلك محاكمة المتهمين رغم تواجدهم داخل المؤسسة العقابية أمام محكمة تبعد عن هذه المؤسسة. [4]

كما تعرف أيضا وسيلة تكنولوجية من وسائل الاتصال والمحادثة المرئية والمسموعة التي يستخدمها مجموعة من الافراد فيما بينهم عن طريق كل تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة عن طريق الاسلاك أو البصريات أو اللاسلكي الكهربائي او أجهزة كهربائية أخرى، وبأي وسيلة الكترونية تضمن الاتصال.

---

1 أمين بوسماحة، وفاء شناتلية، "مستقبل المحاكم المرئية عن بعد في ضوء الأمر 20-04 بين المداومة المرجلة لجائحة كورونا وصعوبات الاستمرار بعدها"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، مجد 58، ع 02، السنة 2021، ص 869.

2 المرجع نفسه، ص 870.

3 ثابت دانيا وفرحي ربيعة، تقنية المحادثة عن بعد ومقتضيات المحاكمة العادلة، المؤتمر الافتراضي الأول : العلوم الإنسانية والاجتماعية – رؤية جديدة بعد الجائحة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، أيام 22/ 23/ 24 ديسمبر 2020، ص 190.

4 محي الدين حسيبة، المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، المؤتمر الافتراضي الأول : العلوم الإنسانية والاجتماعية – رؤية جديدة بعد الجائحة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، أيام 22/ 23/ 24 ديسمبر 2020، ص ص 53-54.

ثانيا: شروط إكمال المحادثة المرئية عن بعد

لا يمكن تطبيق خاصية المحادثة المرئية عن بعد إلا بوجود شروط حددها المشرع الجزائري في نص المادة 14 من القانون 03/15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة .[1]

أ-: بعد المسافة وحسن سير العدالة

يقصد ببعد المسافة أن يكون أحد أطراف الخصم أو الشاهد أو الخبير في مكان بعيد عن مقر المحكمة المختصة إقليمياً بنظر النزاع، حيث تمنح للمحكمة سلطة في ذلك، لأنه من مقتضيات حسن سير العدالة. ومما لا شك فيه أن هذا هو محاولة للحد من التعسف للقضاة في اللجوء للمحاكمة الإلكترونية .[2]

حيث نجد مختلف التشريعات في إطار تجسيد دولة القانون الى الرقي بقطاع العدالة نظرا لأهميته في حماية حقوق الافراد الامر الذي يجعل تطبيق التكنولوجيا في مرفق القضاء أمرا حتميا كما أن بعد المسافات بين المدن الجزائرية خصوصا الصحراوية جعل المشرع يعمل على تطبيق المحاكمة المرئية عن بعد في المسائل الجزائية تفاديا للتأجيلات التي كانت تحصل بسبب الغياب لبعد المسافة أو قد يحصل انقضاء في ميعاد إجراءات الطعن، وهو ما يضر المتقاضين[3].

ب -الحفاظ على الأمن والصحة العمومية: لقد مست جائحة كورونا في كل المدن جميع القطاعات، ومن أجل الحفاظ على الصحة والأمن للمحبوسين وتفادي إنتشار المرض، كان لابد للمشرع الاستعانة بتقنية المحاكمة المرئية، وذلك من أجل التماشي مع المتغيرات الصحية ومتطلبات الحاجة، فقد كانت المحاكمة المرئية الطريق الوحيد للحفاظ على إستمرارية

1 تنص المادة 14/ 01 من قانون رقم 15/ 03 على أنه : "إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة، يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية ووفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل".

2 بوشارب سعيدة وبن زردة عائشة، "المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا"، المؤتمر الافتراضي الأول : العلوم الإنسانية والاجتماعية رؤية جديدة بعد الجائحة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يوم 22/ 23/ 24 ديسمبر 2020، ص 74.

3 عادل يحي، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد، دراسة تحليلية لتقنية coinférence video، د ن ع القاهرة، مصر،2006 ص 255

عملية التقاضي مع المحافظة على حياة المتقاضين وتفادي انتشار العدوى [1].

ج-إحترام الآجال المعقولة:

كما نلاحظ من اللجوء إلى هذه التقنية الحديثة بهدف التسريع من سيرورة العمل القضائي، خاصة في القضايا التي يكون فيها المحبوس بعيداً بمسافات تفوق مئات الكـــــيلومترات، وهذا ما نصت عليه معظم الاتفاقيات والمواثيق الدولية لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الانسان، هذا لان محاكمة المتهم في أجل قصير هو حق شخصي حتى لا تتقيد حريته أكثر فأكثر، كما قد تستخدم المحاكمة المرئية عن بعد في التعاون القضائي بين الدول خاصة عندما يتعلق الأمر بسماع متهمين او شهود لا يقيمون في الدولة التي تتم فيها المحاكمة [2].

ثالثا المتطلبات التقنية

أ- **سرية وأمانة الاتصال:** تتطلب المحاكمة المرئية عن بعد توفير تقنيات خاصة، يجب أن تكون محمية يطلق عليها الشبكات القطاعية لوزارة العدل.

ب- **العرض الشامل مع وضوح مجريات المحاكمة:**

وهذا من أهم الشروط التقنية، حيث يجب أن تكون مجريات المحاكمة واضحة؛ فالصوت والصورة يجب أن يكونا واضحين لأطراف المحاكمة.

ج- تسجيل وحفظ التصريحات على دعامة إلكترونية:

ويتم ذلك في قرص مضغوط، تدمج فيه كل مجريات المحاكمة، وترفق بملف القضية، كما أنه يتم تدوينها في محضر موقع من القاضي المكلف.

هذه المتطلبات هي ضرورية جدل لتطبيق مجريات المحاكمة المرئية عن بعد ولا بد من توافرها مع بعض لنجاح الأسلوب القضائي عن بعد، وبعد التطرق للشروط سنتطرق بعدها إلى الأهمية التي سنتحصل عليها من هذا النظام.

---

1 أمين بوسماحة، وفاء شناتلية، المرجع السابق ص 872

2 المرجع نفسه، ص 874

رابعا: أهمية اللجوء إلى تقنية المحاكمة المرئية عن بعد

أ-اختصار الإجراءات وتقليص النفقات: إن التحقيق باتباع تقنية المحادثة المرئية عن بعد يختصر الإجراءات، فهو يوفر الوقت والجهد.

ب-كما أنه يعزز حماية لحقوق المتهم، لأنه يسمح له بمناقشة هيئة المحكمة أو دفاع بقية الأطراف وذلك مرئيا كما انه يسمح للمواطنين بالأدلاء بشهاداتهم ومواجهة التهم المنسوبة إليهم باستعمال هاته التقنية [1].

الفرع الثاني الوضع تحت المراقبة الإلكترونية-السوار الالكتروني-

يعتبر طريقة أو نمط تنفيذ العقوبات السالبة للحرية خارج أسوار السجون، تحت مراقبة هيئات محلية من خلال أشخاص مؤهلين يحددهم القضاء. ويقوم الباحث بتعريف ممارسة السوار بتثبيته في قدم الشخص أو معصمه، وهو ما يعرف بالسوار الإلكتروني [2] الذي يعتبر أحد إنجازات الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة وهو ما سنتناوله والبداية بالتعريف.

أولا: تعريف السوار الإلكتروني: بعد التطرق في الفرع الأول إلى نظام المحاكمة المرئية عن بعهد سنتطرق الان الى نظام السوار الالكتروني في نظر الفقه والمشرع الجزائري.

أ-المفهوم الفقهي

هو جهاز أو نظام مراقبة إلكتروني يعتمد على أجهزة تتبع تهدف إلى حبس الشخص الخاضع للرقابة، بهدف إبقائه للامتثال للتدابير القضائية دون اللجوء للحبس التقليدي.

كما تعرفه نرمين شراب انه ترك المحكوم عليه، بعقوبة سالبة للحرية طليقا مع اخضاعه لعدة التزامات ومراقبته الكترونيا من خلال إشارات يتم التعرف عليها عن طريق السوار الالكتروني، يوضع في معصم أو قدم الخاضع للمراقبة في النطاق المحدد له .[3]

1 محي الدين حسيبة، المرجع السابق، ص 5

2 طالبي ليلى، الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، مج العلوم الإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ع 47، ماي 2017، ص 254.

3 نسرين شراب، بدائل العقوبة السالبة للحرية والحبس الاحتياطي خارج السجن، مج مشاركة، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، ع 02، 2015، ص 33

عرّفه المركز العربي للبحوث القانونية في القرار رقم 852 على أنه: جهاز إلكتروني يُثبَّت في شكل سوار، إمّا في معصم المحكوم أو كاحله، ويُستعمل كبديل عن عقوبة السجن قصيرة المدة أو كإجراء احتياطي لمراقبة المتهم المفرج عنه.[1]

وعرّفته الدكتورة صفاء أوتاني: هو أحد الأساليب الحديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة خارج أسوار السجن – في الوسط الحر – بصورة ما يُعبَّر عنه بالسجن في البيت، ويقوم هذا النظام على أساس إلزام المحكوم عليه بالبقاء في منزله ضمن تحركات محدودة مراقبة بواسطة جهاز يُثبَّت في معصمه أو أسفل قدمه، وقد سُمّي هذا الأسلوب السوار الإلكتروني وهو الوصف الذي يفضّله بعض فقهاء علم العقاب.[2]

كما عرّفه الدكتور عمر سالم: نظام المراقبة الإلكترونية أو ما يُسمّى بالسوار الإلكتروني أو الحبس في البيت، هو إلزام المحكوم عليه أو المحبوس احتياطياً بالبقاء في منزله أو محل إقامته خلال ساعات محددة، حيث يتم متابعة الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية من خلال وضع أداة إرسال على يده أو قدمه – (سوار إلكتروني) – تسمح لمركز المراقبة من الكمبيوتر المركزي بمعرفة ما إذا كان المحكوم عليه موجوداً في المكان والزمان المحددين بواسطة الجهة القائمة على التنفيذ[3] .

ب–تعريف المشرع الجزائري للسوار الالكتروني أما في المشرع الجزائري فقد ورد في المادة 150 مكرر من القانون 18-01: "إن الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبات أو جزءاً منها خارج المؤسسة العقابية". ويمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه، طيلة المدة المذكورة، السوار الإلكتروني الذي يسمح بمعرفة تواجده في المكان المحدد له في مقرر الوضع الصادر من قبل قاضي تطبيق العقوبات .[4]

---

1 قرار رقم 852 المؤرخ في 20 ديسمبر 2010، قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ص 26.

2 صفاء أوتاني، الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في السياسة العقابية الفرنسية، مج جامعة دمشق للعلوم القانونية مجد 25 ع1 2009 ص 131

3 سامر إبراهيم الوردي، المراقبة الإلكترونية كطريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج أسوار السجن، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، 2000، ص 285.

4المادة 150 مكرر من القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق لـ 30 يناير 2018، يتمم القانون 05-04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، ج.ر رقم 05، صادرة في 30 يناير 2018.

ثانيا: خصائص السوار الإلكتروني:

تتميز المراقبة الإلكترونية عن غيره من البدائل العقابية بمجموعة خصائص نذكر منـها:

أ-إتصافه بالطابع التقني:

حيث يتطلب نظام المراقبة الإلكترونية جودة الأجهزة المستعملة، وكذا التقنيات الخاصة في كل من أجهزة الاستقبال وأجهزة التتبع، وكذا أجهزة الأقمار الصناعية [1].

ب- الطابع المقيد للحرية:

تعتبر المراقبة الإلكترونية أسلوباً بديلاً للعقوبات السالبة للحرية، غير أنها تفرض بقـــاءه في مكان محدد وتحت رقابة صارمة، حيث تضيق من حرية الشخص من خلال إلزامه بنطاق مكاني محدد ومتابعته بالأجهزة العقابية[2].

ت- تميز كونه رضائياً:

يتميز نظام المراقبة الإلكترونية بالطابع الرضائي، حيث يتطلب من المحكوم عليه قبول هذا النظام أو تقديم طلب لذلك، كما يجب موافقة مالك المسكن الذي سينفذ فيه هذا الإجـراء.

ثالثا- الشروط القانونية:

تتطلب مراقبة المراقبة الإلكترونية توافر مجموعة من الشروط القانونية التي يـجب توافرها وهي تنقسم إلى صنفين: شروط تتعلق بالأشخاص وأخرى تتعلق بالعقوبة وسوف نوضح كل منها بشكل مفصل

أ- الشروط التي تتعلق بالأشخاص:

يمكن تطبيق المراقبة الإلكترونية على المتهمين البالغين، أما الأحداث فالأمر يتوقف على علم الولي، في بعض الحالات التي أقرها القانون. أما فيما يخص الأحداث الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة، فإن المشرع الجزائري أقر عقوبة المراقبة الإلكترونية في الجرائم التي تقل عقوبتها عن 03 سنوات. وعلى وجه العموم الحالات التي يمكن وضع السوار الإلكتروني فيها كما يلي:

1 رامي متولي قاضي، نظام المراقبة الإلكترونية في القانون الفرنسي المقارن، مج الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 63، 2015، ص 286.

2 المرجع نفسه، ص 286.

.

أولا–للأشخاص الذين هم متابعين بجرائم لا تمس بأمـن الدولة فهاته الجرائم تعد خطـيرة وعقوبتها أكبر لذلك لا يمكن باي جال ان يتم إطلاق المحكوم عليه في هاته الجرائم قبل نهاية فترة عقوبته.

ثانيا–الذين لم يستفيدوا من أي إجراء من إجراءات العـقوبات البديلة في هـاته الخاصـية يشـترط فيمن يريد ان يستفيد من خاصية الوضع تحـت المراقبة أن لا يكون قد استفاد مـن أي اجراء من إجراءات العقوبات البديلة للحبس.

ثالثا–كذلك يستفيد من وضع السوار الإلكتروني الذين لم يسبق لهم الإدانة بجرائم سالـبة للحرية [1] وهذا يعني أنه ليس كل مرة يستفيد المحبوس من خاصية السوار الالكتروني بل يجب عليه أن لا يكونا مدانا في السابق بعقوبة سالبة للحرية.

ب– **الشروط المتعلقة بالعقوبة:**

يستوجـب في العقوبة الواردة في نـص الحكم المراد استـبدالها بعقوبة الوضع تحـت المراقـبة الإلكترونية أن تتوفر فيها مدة العقوبة السالبة للحرية وهي في الأصل لا تتجاوز أو ما تبقى منها سنتين[2] .

رابعا الشروط المادية:

للاستفادة من الوضع تحت المراقبة الالكترونية يجب توافر مجموعة من الشروط المادية سنبينها فيما يلي:

أ–إثبات أن السكن محل الإقامة ثابت مع ضرورة توفر خط هاتفي ثابت.وذلك من أجـل تمكين عملية المراقبة الالكترونية والاتصال في أي وقت بالمستفيد من الخاصية.

ب–تسديد مبالغ الغرامات من طرف المحكوم عليه وهذا لإثبات حسن نيته فهاته الغرامات هي يجب أن تحصل بأي طريقة وبعدها له طلب الاستفادة من السوار الالكتروني.

1مبروك قاضي، المرجع السابق، ص 206.

2 القانون 18–01 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439هـ، الموافق لـ 30 يناير 2018م يتمم القانون 05–04 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ج.ر رقم 05، صادرة في 30 يناير 2018

ج-وجود الشخص المستفيد من السوار الإلكتروني في جو مناسب لتطبيقه بمعنى لا توجد أي موانع مادية تمنع استفادته منه.

د-أن يكون المستفيد منه في صحة جيدة، وألا تؤثر على صحته من خلال تقديمه شهادة طبية لذلك.

هـ-تحديد الأوقات الخاصة بالحضور حسب الظروف والمعطيات المهنية والعائلية للمحكوم عليه.

خامسا تقييم تجربة الجزائر في نظام المراقبة الإلكترونية:

على الرغم من سعي المشرع الجزائري تطبيق نظام السوار الإلكتروني بشكل فعال، وعلى الرغم من الاهداف والطموحات المتوقعة منه إلا أن الواقع يقول بأن هذا النظام لم يأتي بثماره [1]وذلك لأن القضاة سواء قضاة التحقيق أو قضاة الأحداث أو قضاة الموضوع يتحفظون على خاصية السوار الإلكتروني بفضل عدم الثقة الكاملة بها، وأحيانا يكون المحكوم عليه أو المتبوع قضائيا رافضا للمراقبة الإلكترونية لأنه ليس له علم بكيفية الاستخدام، ولهذا يجد أن القضاة يفضلون إيداع المتهم الحبس المؤقت تفاديا لحصول أي مشكل قد يطرح بعد اللجوء إلى نظام المراقبة الإلكترونية [2].

ومهما يكن يمكن القول أن أسلوب الإدارة الالكترونية الذي أنتج لنا خاصية السوار الالكتروني ساعد كثيرا وسهل بعض الإجراءات رغم أنه في بدايته ونحن في انتظار إستعمال أكبر لهاته الخاصية في السنوات القليلة القادمة.

سادسا الآثار الإيجابية للسوار الإلكتروني:

إن تطبيق السوار الإلكتروني ساهم في اقتصاد عدة مصاريف، سواء تعلق بميزانية إدارة السجون أو المتعلقة بالتحقيق والمحاكمة

أولا بالنسبة لقطاع العدالة: تحقق تكلفة إدارة السجون فقبل تطبيق خاصية السوار الإلكتروني كانت السجون تضج بالمساجين، وكانت تصرف الدولة عليهم مبالغ طائلة تخص

1 مزيقي فاتح، عباس كريمة، تقييم التجربة الجزائرية في الرقابة القضائية وإدارة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بواسطة السوار الإلكتروني، مجلة المنابر للدراسات القانونية والإدارية، ع الخاص، ديسمبر 2021، الجزائر، ص 394.

2 مزيقي فاتح، عباس كريمة، نفس المرجع ص 334.

الإطعام، والعلاج، وغيرها. وبعد اعتماد السوار الإلكتروني، تم خفض نفقات الميزانية بشكل كبير؛ لأن المحبوس يقضي بقية المدة في منزله ولا يتم صرف أي مبلغ عليه.

أثبتت التجارب أن السوار الإلكتروني يقلل من جرائم العودة [1] حيث يعتبر وسيلة فعالة ضد جرائم العودة، باعتباره يمنح فرصة للمحكوم عليه لقضاء عقوبته بشكل هادئ، حيث لا يتم تقييده، بل يجعله يعرف أنه مراقب بهذا الأسلوب، وبالتالي الابتعاد كلياً عن جرائم العود [2].

ثانيا- بالنسبة للمحكوم عليه:

كما هو معروف، فإن تطبيق المراقبة الإلكترونية -أو ما يعرف بـ "السوار الإلكتروني"- جاء لصالح مصلحة المحكوم عليه، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

أ- من الناحية الاقتصادية:

إن تطبيق السوار الإلكتروني يمكن المستفيد منه من ممارسة وظائفه، ودراسته، أو تلقي تكوين في مجال علمي او مهني وهذا الأمر يجعل منه شخصاً فعالاً وذو فائدة في مجتمعه [1].

ب-**من الناحية الاجتماعية:**

إن تطبيق السوار الإلكتروني يؤدي إلى إعادة إدماجه في مجتمعه بعيداً عن حياة السجون، كما أنه يقلل من متاعب عائلته التي كانت تعيش وضعاً نفسياً ومادياً صعباً؛ لكونه يعيش بينهم وليس في السجن [2].

سابعا الآثار السلبية للسوار الإلكتروني:

رغم النتائج الإيجابية المحققة لحد الآن من خاصية السوار الالكتروني والتي تم ذكرها سواء كانت لقطاع العدالة او للمحكوم عليه، إلا أن هناك آثاراً سلبية والتي سنقوم بطرحها وتناولها فيما يلي

---

1 بن زكرياء بن علوي، نصيرة شيبان، تفعيل نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بالسوار الإلكتروني : دراسة على ضوء القانون رقم 18-01 المعدل والمتمم، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 12، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، جوان 2012، ص 394.

2 بورابة صهيب نجم الدين، طباخ إكرام، المرجع السابق، ص 4

3 عمار جوهر، عباس الطاهر، المرجع السابق، ص192

4 بن زكرياء بن العلوي، نصيرة شيبان، مرجع سابق، ص 395

.

أ –بالنسبة لقطاع العدالة:

ينتقد البعض أسلوب السوار الإلكتروني كونه لا يحـقق الردع الكافي، كما أن خروج المحـكوم عليه من مؤسسة العقابية إلى المجتمع قد تقابله نظرة رفض لهذا الأخير.

ب –بالنسبة للمحكوم عليه:

قد يتعرض حامل السوار إلى أضرار عديدة كالأمراض نتيجة ارتدائه قد لا تظهر نتائجها الافي المستقبل البعيد كما أنه قد يؤثر على نفسية المحكوم عليه بسبب شعوره دائما أنه مراقب.

الفرع الثالث: نظام تسيير الأوامر بالقبض والتبليغ عن طريق SMS ونظام تسيير الملف القضائي

بعد التطـرق إلى نظام المرقبة الالكترونية – السوار الالكتروني – وكذلك المحاكمة المرئيـة سنتطرق الى مظاهر أخرى من مظاهر التقاضي الالكتروني وهي كما يلي

أولا: نظام تسيير الأوامر بالقبض يسـمح هذا النظام الإلكتروني بمسـك وتسيير ملفـات المحبوسين إلكترونياً ابتداءً من أول يوم لدخولهم المؤسسة العقابية؛ مما مكن من إعداد سيرة تقـنية شاملة عنهم، والتعرف على حالتهم الجنائية وتوزيعهم حسب جرائمهم وتصنيفهم بمدى خطورتهم، وذلك بفضل بطاقة خاصة بكل نزيل، والتي تعتمد عليها الإدارة في حال تقرر للمحبوس الإفراج المشروط، وكذا المتابعة الدقيقة لإجراءات العفو أو الإفراج [1]

ثانيا: التبليغ عن طريق SMS

تـعتبر هاته التقنية جديدة في قطـاع العدالة، حيث تسمح للمتقاضين بمـتابعة قضـاياهم بواسطة خاصة الرسائل النصية القصيرة عبر شبكات الهاتف المحمول، حيث يتم بواسطتها تبليغ المتقاضين إلكترونياً بموعد جلساتهم دون الحاجة إلى الطريقة التقليدية في التبليغ؛ وهذا من أجل توفير نفقات التبليغ وتبسيط الإجراءات وتسهيل وصول المعلومات في وقت وجيز. [2]

---

1 بوبكر صبرين، خمايسية حفيظة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية، قطاع العدالة نموذجا – مج الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة سوق اهراس، الجزائر، ع 02 جوان 2019 ص 223

2 فاروق خلف، التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية لقطاع العدالة في الجزائر، أعمال الندوة الدولية حول عصرنة العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية، جامعة المنصورة – الوادي، الجزائر، 2021، ص 2

ثالثا: النظام الآلي لتسيير القضائي

من أجل تعزيز الشفافية والسرعة في تقديم الخدمات للمتقاضين في مجال متابعة مصير قضاياهم، قامت وزارة العدل بإنشاء نظام رقميا مهمته مراقبة الملفات القضائية ومتابعتها، تم انشاء هذا النظام سنة 2006 الذي يسمح المواطـنين وكل المتدخلين والمحامين من الحصول على المعلومات حول مسار القضايا المطروحة من الجهة القضائية بشكل آني .[1]

الفرع الرابع: نظام تسيير ومتابعة المحبوسين واستخراج الاحكام القضائية وتبادل العرائض الكترونيا

دائما في إطار متابعة إجراءات التقاضي الالكتروني وبعد التطرق لمظاهر مثل نظام تسيير الأوامر بالقبض والسوار الالكتروني سنتطرق لمظاهر لا تقل أهمية وستناولها فيما يلي:

أولا: نظام تسيير ومتابعة المحبوسين

دائما في سبيل تحقيق الرقمنة في المؤسسة العقابية قامت وزارة العدل بوضع برنامج يقوم بتسيير وتنفيذ سياسة إعادة إدماج النزلاء بالمؤسسة العقابية حيث يقوم هذا الأخير بتتبع ملفات المحكوم عليهم منذ أول يوم يدخل فيه النزيل إلى المؤسسة العقابية إلى غاية انتهاء الحكم أو الإفراج وكذا توزيعهم حسب درجة وخطورة الجريمة التي ارتكبها حيـث يهدف إلى الحصول على بطاقة خاصة لكل نزيل يمكن الاعتماد عليها في حال استفادة المحبوس من الإفراج المشروط والمعالجة السريعة والفعالة لإجراءات الإفراج المشروط [2] .

ثانيا: استخرج الاحكام القضائية وتبادل العرائض الكترونيا

تجدر الإشارة إلى أنه أصبح بإمكان المحامين سحب الأحكام القضائية إلكترونياً [3]، تهـدف هـذه الآلـية إلى تبـسيط الإجـراءات، وتسهيل الخدمات للمحامين وتجـنـيبهم مشـقة التنقل إلى الجـهة القضائية التي قد تكون بعيـدة من أجل استخراج الحكم، وفـي هذا الشأن يقوم المحامي بالولوج إلى المنصة المذكورة، باستخدام معلومات حسابه السري.

---

1 رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغير ومعوقات التطبيق دراسة حالة الجزائر، 2011، ص 154

2 بوبكر صبرين، خمايسية حفيظة، المرجع السابق ، ص 223

3موقع وزارة العدل ، خدمة استخراج الاحكام ،https://ejugement.mjustice.dz/login تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 مارس 2026 على الساعة 22.00

كما قامت وزارة العدل في مسعاها الرقمي بإطلاق منصة رقمية تخص السادة المحامين وتمكنهم من تبادل العرائض والمذكرات في المسائل المدنية حيث يقوم المحامي بالولوج الى المنصة الرقمية عن طريق اسم المستخدم وكلمة المرور ومنها يقوم بالرد على عريضة محامي الخصم ثم يقوم بالإرسال.

ثالثا: النيابة الالكترونية

دائما في إطار مواصلة تحسين الخدمات في مجال تقديم الشكاوى امام القضاء ومن اجل تجنيب المواطنين مشقة التنقل لتقديم شكاويهم وضعت وزارة العدل حيز الخدمة، أرضية إلكترونية جديدة[1] تسمح للأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات والمؤسسات، الشركات الخاصة والجمعيات، بتقديم الشكاوى أو العرائض عن بعد.

للاستفادة من هذه الخدمة، يتعين على مقدم الشكوى الولوج إلى أرضية ''النيابة الإلكترونية'' المخصصة لهذا الغرض، والمتاحة عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل، قصد ملء استمارة ''تسجيل شكوى/عريضة عن بعد'' بمعلوماته الشخصية. تحو هذه الشكوى او العريضة بصفة آلية إلى ممثل النيابة (وكيل الجمهورية بالمحكمة أو النائب العام بالمجلس القضائي)، لاتخاذ الإجراء القانوني بشأنها ثم يتم اعلام المعني بمالها عن طريق رسالة نصية في رقم هاتفه.

1 موقع وزارة العدل، خدمة النيابة الإلكترونية،https://tadjrib.mjustice.dz/login.php تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 مارس 2026 على الساعة 22.00

المبحث الثاني: رقمنة الوثائق الإدارية وعوائق اكتمال الرقمنة والحلول المقترحة

تجلت فكرة الإدارة الإلكترونية في ظل التطورات التي شهدتها عملية تسيير المرافق العمومية، وذلك من أجل تقديم الخدمات للمواطنين، وكذا الإرتقاء بتقديم الخدمات العمومية باستعمال وسائل حديثة للإعلام والاتصال، واستعمال إستراتيجيات جديدة لعصرنة الإدارة من خلال مواكبة التطورات؛ وبالتالي تحقيق قفزة نوعية من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.[1]

المطلب الأول: رقمنة الوثائق الادارية

من بين المرافق التي استفادت من التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم مرفق العدالة حيث يعتمد هذا التطور على التبادل المعلوماتي والبيانات بسهولة وبشكل سريع باستعمال جيد لتقنيات الاتصال الحديثة، وفي إطار عصرنة قطاع العدالة، يتم الإعتماد على كل ما هو مستحدث من الأنظمة الإجرائية للسير الحسن للعمل القضائي في حالة وجود عراقيل في الإجراءات العادية. ولمعرفة أكثر لعصرنة العدالة نتناول في الفرع الأول مفهوم عصرنة القطاع.

الفرع الأول: مفهوم عصرنة قطاع العدالة

من أجل تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع، وكذا تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية، كان لابد لقطاع العدالة من مواكبة العصر فقد قطع قطاع العدالة أشواطاً معتبرة في مجال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والانتقال إلى العالم الرقمي.

إن توجه قطاع العدالة للتحول للإدارة الإلكترونية باعتمادها على الأنظمة المعلوماتية لتحسين أداء وعمل القضاء، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة، وتعتمد الإدارة الإلكترونية جميع المكونات الإدارية من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم، إلا أنها تتميز بقدرتها على تحقيق المعرفة بالصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف.

حيث تعتمد الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة على الأنظمة الآلية المعلوماتية لتحسين عمل القضاء، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وتوفير الآلية الحديثة للمساعدة على اتخاذ القرار ورسم الاستراتيجيات المستقبلية، لذلك سعت وزارة العدل في مسار الإصلاح والعدالة إلى

1 مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، تحت عنوان: عصرنة قطاع العدالة في التشريع الجزائري، جامعة المركز الجامعي صالحي أحمد – النعامة – معهد الحقوق، قسم القانون الخاص، السنة الجامعية 2022 / 2023، ص 09.

إنشاء وتطوير أنظمة آلية حديثة تستهدف مباشرة تحسين الخدمة العمومية؛ بفضل هذه الأنظمة الآلية أصبحت الخدمة القضائية تتسم بالسرعة والفعالية والشفافية وتسمح بتقريب العدالة. وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من الأنظمة المعلوماتية والآليات التي تهدف لتحسين وتثمين روابط الثقة بين لإدارة والمواطن.

ومن أهم الإنجازات لتحسين الخدمة العمومية من رقمنة الوثائق الإدارية[1] وذلك بتجسيد عدة مشاريع للوصول إلى عدالة عصرية بالمعايير العالمية، حيث تعمل الحكومة جاهدة للرقي بقطاع العدالة في الجزائر إلى كل ما هو إلكتروني كما هو معروف تقوم عصرنة العدالة على أساس تطوير شبكة الاتصال المعلوماتية بالقطاع، وهذا من خلال ربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية والإدارة وكذا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الألياف البصرية، وذلك من أجل استغلال أمثل للأنظمة المعلوماتية المتطورة لتحسين الكفاءات الخاصة بها والتواصل مع المواطنين بكل شفافية وديمقراطية.[2]

كما يعرف عصرنة القضاء ورقمنته بأنها:

عملية الإنتقال من مرحلة الإدارة التقليدية والتي تتطلب التبليغ بالوسائل المكتوبة في كل الإجراءات القضائية من مرحلة التحقيق إلى غاية مرحلة الحكم، وكل الأوامر التي يصدرها القاضي من أمر التوقيف أو أمر إيداع المتهم الحبس الاحتياطي أو الأمر بالتفتيش أو الأمر بالتنفيذ الموجه إلى الإدارة المعنية، إلى مرحلة الإدارة الإلكترونية عبر تطبيق نظام الرقمنة، حيث تصل الرسالة عبر البريد الإلكتروني والهاتف الذكي بسرعة للمعني.[3]

---

1 مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة – قسم القانون العام، ص 43

2 العيدان محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، مجد 07، ع 01، 2020، ص 505.

3 الصادق هاني، كرام محمد الأخضر، عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مج حمة لخضر، جامعة الوادي، الجزائر، مطبعة منصور، ط 2021، ص 231.

ثانيا: أهداف عصرنة قطاع العدالة

قام قطاع العدالة من خلال تبنية لأسلوب الإدارة الالكترونية فإنه أراد من وراء ذلك تحقيق عدة أهداف سواء على مستوى القطاع أو على المستوى الوطني أو على المستوي الدولي وسنقوم بتناولها فيما يلي ما يلي:

أولا أهداف على مستوى القطاع

لقطاع العدالة عدة اهداف تتعلق بتسييره وتحسين الخدمات المقدمة نذكر منها:

أ –دقة البيانات: استعمال الطريقة الإلكترونية في إدخال البيانات تسمح بوضع الإدخال الأولي للبيانات والحصول عليها، واسترجاع المعلومات المدخلة بشكل دقيق وبدون أخطاء التي تكون في عملية ملئ البيانات يدوياً والتي يحتمل الوقوع في الخطأ في بعض الأحيان.

ب –تقليص الإجراءات الإدارية: تهدف إلى تقليص الاستعمال المفرط للورق وتعبئة البيانات في كل مرة للحصول على خدمة داخل إدارة القطاع، وذلك بفضل المعلومات المطلوبة داخل أجهزة الإعلام الآلي، وكذا سرعة وسهولة الحصول على الوثائق المطلوبة من مصدر واحد وتكليف المواطن بتقديم الوثائق من المراكز الإدارية لقضاء حاجاته[1].

ثانيا أهداف على المستوى الوطني:

أشار إليها القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة من الأهداف الرئيسية المقررة في هذا الجاءت المادة 02 من الفصل الأول بعنوان أحكام عامة، حيث يهدف الى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة إلكترونية من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

بالرغم من هاته الأهداف المحققة والمذكورة سالفا والتي تعتبر أهداف ذات نفع كبير للإدارة والمواطن إلا أنه هناك أهداف أخرى زادت من قيمة عصرنة قطاع العدالة والتوجه الرقمي .

---

1 مفيد مقورة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، دراسة في إنجازات وتقنيات المعلومات، مج ميلاف للبحوث والدراسات،الجزائر، مجد 07، ع 02، ديسمبر 2021، ص 71

2 القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر رقم 06 الصادرة في 10 فبراير 2015.

كما تهدف إلى رفع مستوى الأداء في انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين مختلف الدوائر الحكومية والوزارات المختلفة، وهو العامل الذي يؤدي إلى تغليب الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات الموجودة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارة الحكومية؛ كما أنه يمكننا من الاقتصاد في الوقت بسرعة إنجاز الإجراءات بين المواطنين المتعاملين وإدارة الحكومة.

وعموماً تتجسد الأهداف التنظيمية المتخذة في عصرنة مرفق العدالة في:

أ-تقليل الضغوطات على مستوى الشبابيك وتقليص آجال الانتظار.

ب-تسهيل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات بشكل مبسط.

ج-تقليل الحجم الساعي للأوراق باستبدالها بالوثائق الإلكترونية.

د-دمج النظام القانوني في النظام العالمي المعمول به لمواكبة التطورات ورفع مستوى الأداء نحو النظام الحديث.

هـ- تحسين جودة تقديم الخدمة العمومية للمواطنين وتقريبه من الإدارة.

و- السرعة في تنفيذ الخدمات[1]

ثالثا اهداف على المستوى الدولي

لا يمكن حصر الأهداف المرجوة من قطاع العدالة في اهداف داخلية متعلقة بالقطاع نفسه وموظفيه او اهداف وطنية بل يتجاوز ذلك الى اهداف خارجية دولية نذكر منها:

أ- مواكبة المعايير الدولية وتسهيل التعاون القضائي الدولي.

ب- تحسين ترتيب النظام القضائي الجزائري عالميا وبالتالي تحسين صورة العدالة في الخارج.

ج-تسهيل تبادل مختلف المعلومات القضائية مع مختلف الدول.

د-دعم التعاون الدولي في مكافحة مختلف الجرائم مثل الجريمة المنظمة.

الفرع الثاني: مظاهر رقمنة الوثائق الادارية

إن توجه قطاع العدالة للتحول للإدارة الإلكترونية باعتمادها على الأنظمة المعلوماتية لتحسين عمل القضاء، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة، وسنتطرق فيما يلي الى مظاهر رقمنة الوثائق الإدارية.

1 مفيدة مقورة، المرجع السابق، ص 71.

أولا: إنشاء صحيفة السوابق العدلية في فيفري 2004.

ويشكل هذا المشروع مرجعية حقيقية لمفهوم الإصلاح وعصرنة العدالة في نظر المواطنين [1]، والهدف الرئيسي من هذا النظام هو إعداد ومنح بطاقة رقم 03 لصحيفة السوابق العدلية بسرعة وفعالية [2] ويمكن أيضاً للمؤسسات العمومية من الحصول على جميع المعلومات مباشرة من المحكمة [3] كما يرمي لتحقيق أهداف أخرى تتمثل في:

ا- بالنسبة للمواطنين: حيث يسهل عملية الطلب وسحب صحيفة السوابق العدلية في بضع دقائق وفي أي مكان من الوطن والعالم، فيقلص الوقت ويقرب المسافات.

ب- بالنسبة للجهات المتعاونة: خاصة المؤسسات المعنية، حيث يمكنها الحصول على معلومات مباشرة من المحكمة عن طريق التطبيقات الموضوعة لهذا الشأن.

ج- بالنسبة للجهات القضائية نفسها: يساعد على معالجة السريعة والفعالية لملفات المساجين من طرف قاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية، كما أصبح بإمكان أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج الحصول على شهادة صحيفة السوابق العدلية في أقل من عشرة دقائق على مستوى قنصلية الجزائر بالبلد الذي يتواجد به.[4]

ثانيا: التوقيع الإلكتروني في قطاع العدالة:

هناك عدة تعريفات فيما يخص التوقيع الإلكتروني، فسنتطرق في البداية لمجموعة من التعريفات الفقهية ثم نتطرق لتعريف المشرع الجزائري للتوقيع الالكتروني.

أ- تعريف التوقيع: قبل ان نتعرض الى تعريف التوقيع الالكتروني في نظر الفقه والمشرع سنتطرق الى تعريف التوقيع بصفة عامة

فقد تم تعريفه من قبل موسوعة LAROUSSE لسنة 2002 على أنه:

إسم أو علامة شخصية توضع أسفل المحرر، النص، ... تعيّن هوية الموقع الذي يلتزم بتنفيذ ما ورد في العقد

1 بوبكر صبرينة، المرجع السابق، ص 222.

2 عبد الرزاق لعماره، المرجع السابق، ص 09.

3 عبد الرزاق لعماره، المرجع نفسه، ص 68 .

4 نفس المرجع، نفس الصفحة

وعرّفه الأستاذ Devys Christophe بأنه :كل علامة توضع على سند تميز هوية وشخصية الموقع وتكشف عن إرادته بقبول التزامه بمضمون هذا السـند وإقراره له فهو بذلـك فعل أو عملية وضع التوقيع على مستند يحتوي على معلومات معينـة وهو ما نقصـد به بالتوقيع في مجال الإثبات.[1] فالتوقيع قد يكون بالختم أو بالبصمة أو الإمضاء، وقد جرى العرف أن يكون التوقيع في أسفل المحرر.

اولا–التعريف الفقهي: هناك عدة تعاريف فقهية للتوقيع الإلكتروني، رغم تعددها إلا أنها لا تبيان بينها مصطلحات مترادفة، إلا أنها تدور حول محور واحد؛ حيث عرف البعض التوقيع الإلكتروني بأنه: بيان مكتوب بشكل إلكتروني يتمثل في حرف أو رقم أو رمز أو إشارة أو صوت أو شفرة خاصة ومميزة، ينتج عن اتباع وسيلة فنية لوضع البيان يلحق أو يرتبط منطـقياً بـبيانات المعالج الإلكتروني رسالة البيانات للدلالة على هوية الموقع على المحرر والرضا بمضمونه.[1]

كما عرفه البعض الآخر بأنه :مجموعة من التقنيات التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي بصدد التوقيع من أجله[2] .

ويعرف آخرون التوقيع الإلكتروني بأنه :استخدام رمز أو رقم بطريقة موثوق بها تتضمن صلة التوقيع بالوثيقة الإلكترونية.

ويعرفه آخرون بأنه استخدام رمز أو شفرة أو رقم بطريقة موثوق بها تضفي صفة التـوقـيع الإلكتروني وتنسب في ذات الوقت الى الشخص الموقّع.[3]

ثانيا تعريف المشرع الجزائري

بموجب المادة 02 الفقرة 1 من القانون 15-04[2]، فإنه يقصد به: بيانات في شكل إلكـتروني مرفقة أو مرتبطة ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق[4]

1 أبو زيد محمد ، تحديث في الإثبات (مكانة المحررات الإلكترونية بين الأدلة الكتابية) ، د.ن، مصر، 2002، ص 171.

2 محمد فواز محمد المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص 173.

3 خالد عبد الفتاح محمد، التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني، ط ،1 المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر،2009، ص.18

4 قانون رقم 15- 04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين،ج.ر،عدد 6 الصادرة في 10/2/ 2015

.

أما المادة 07 منه فقد عرّفت التوقيع الإلكتروني الموصوف بأنه التوقيع الإلكتروني الذي تتوفر فيه المتطلبات التالية:

– أن يُنشأ على أساس شهادة تصديق موصوفة صادرة عن جهات التصديق المكلفة بذلك.

– أن يرتبط بالموقّع دون سواه وهذا شرط ضروري فلا يمكن لتوقيع ان يرتبط بعدة اشخاص.

– أن يُمكّن من تحديد هوية الموقّع.

– أن يكون مصمماً بواسطة آلة مؤمنة خاصة بإنشاء التوقيع الإلكتروني.

– أن يُنشأ بواسطة وسائل تكون تحت التحكم الحصري للموقّع.

– أن يكون مرتبطاً بالبيانات الخاصة به، بحيث يمكن الكشف عن التغييرات اللاحقة لهذه البيانات بحيث يمكن الكشف عن أي تغييرات تلحق به.

وكذلك عرفته المادة الثانية من قانون الأونيسترال النموذجي لعام 2001 التوقيع الالكتروني انه :بيانات في شكل الكتروني مدرجة في رسالة بيانات او مضافة اليها او مرتبطة بها منطقيا يجوز ان تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة الى هاته الرسالة ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة فيها [1].

ب– شروط التوقيع الإلكتروني

هناك شروط ذكرتها المادة 07 من القانون 15–04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين لكي يتمتع بالحجية، وهي الآتي:

–أن يرتبط بالموقع وحده دون سواه؛ وهذا يعني أن يكون لصاحب التوقيع بيانات خاصة به وحده، فلا يمكن إصدار نفس التوقيع لشخص آخر.

–وكذلك يجب أن يكون له علاقة مباشرة بالشخص الموقع، وهذا ما أكدته المادة 02 من قانون 15–04.[1] وهذا شرط ضروري فهو يضمن مصداقيته ومنه يعتد في الاثبات هذا إضافة إلى شروط أخرى سنتطرق لها فيما يلي:

---

1 نصيرة غزالي ،التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري وقانون الأونسيترال بشأن التوقيعات الإلكترونية والتوجيه الأوربي لسنة 1999 ،مجلة جامعة الزيتونة سنة 2002 ص,ص 185–199.

2 قانون رقم 15–04، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، المرجع السابق

– أن يتمكن من تحديد هوية الموقع؛ وهذا من الوظائف الأساسية له، وهو دلالة على اختيار هذا الشكل من التوقيع.

– وأن يكون الموقع متحكم بشكل كامل وحصري، وهذا حتى تتمكن الجهة المكلفة بإصدار التوقيع الإلكتروني من منحه هذا التوقيع.

– كما يشترط أن يتم إنشاؤه بوسائل إلكترونية يسيطر عليها الموقع بصفة حصرية، وهذا الشرط يمنع أي شخص من الدخول إليه أو فك رموزه.[1]

–كما يجب أن يتم ارتباط الموقع بالمستند الإلكتروني، مما يسمح بكشف أي تعديل في هذا المستند أو عناصر التوقيع. وفي الأخير يجب توثيق التوقيع لدى الجهات المختصة.

ج – أهمية التوقيع الالكتروني في قطاع العدالة

قام المشرع الجزائري في مسعاه نحو رقمنة الوثائق الإدارية في مختلف القطاعات عامة وقطاع العدالة عند استحداث آلية التوقيع الإلكتروني في قطاع العدالة تجسيداً لعملية التخلص من المعاملات الورقية واستبدالها بالوسائل الإلكترونية، كما يُعتبر قفزة نوعية في مجال القضاء. حيث أصدرت الجزائر القانون رقم 15–03 المتعلق بعصرنة العدالة، والذي كُرّس بموجبه التوقيع الإلكتروني كقفزة نوعية مهمة في عمل مرفق العدالة، حيث تتيح هذه الآلية الحديثة استخراج الوثائق عبر الإنترنت دون الحاجة التنقل المادي إلى الجهات القضائية ومن أهمها

الأوامر بالقبض، والكف عن البحث، كما أتاح التوقيع الإلكتروني ميزة جديدة وهي قيام المحامين بسحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات الموقعة إلكترونياً عبر الإنترنت، وكذا توفر خدمة سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعة إلكترونياً انطلاقاً من المجالس القضائية، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية.

ثالثا: تصحيح أخطاء الحالة المدنية إلكترونياً

خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين داخل وخارج الوطن. لقد تم توفير هذه الخدمة لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح للوثائق للوثائق المرفقة بها عبر الإنترنت، سواء على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج

1غرولة طيموشة وعلاوات فريدة، المرجع السابق، ص 20

.

وقد قامت وزارة العدل بوضع هذه الخدمة حيز التنفيذ في 2016/06/22 بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية لفائدة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، وتهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن والتخفيف من أعباء وتكاليف تنقل الجالية الجزائرية إلى داخل الوطن، ومعالجة طلبات التصحيح في مدة زمنية قصيرة. فهذه الخدمة بالإضافة إلى ضمانات الدقة والسرية للمعلومات، فهي خدمة لها أهداف وفوائد كثيرة من خلالها يستطيع المواطن سواء داخل الوطن أو خارجه من تصحيح الأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية في وقت قياسي دون التنقل إلى مكاتب متباعدة، مقارنة مع الإجراءات المعمول بها سابقاً، وهي طريقة توفر المال والجهد الناتج عن التنقل من مكان لآخر خاصة للمغتربين بالخارج.[1]

المطلب الثاني: العوائق التي تحول دون اكتمال الرقمنة والحلول المقترحة

بالرغم من الإنجازات المحققة في مجال عصرنة الإدارة الإلكترونية في مرفق القضاء، وما أسفر عنه ذلك من إدخال الرقمنة في مجال التقاضي الذي بدأت بوادره الالكترونية في الظهور من خلال ظهور النيابة الالكترونية والمحاكمة المرئية عن بعد، وكذا المواصلة في رقمنة الوثائق الإدارية بإصدار تطبيقية لاستخراج شهادة السوابق العدلية وغيره وظهور هاته الإجراءات على أرض الواقع، إلا أنه لا تزال هناك عراقيل تحد من فعالية واكتمال الرقمنةفي قطاع العدالة غير أن هاته العراقيل والعوائق التي هي موجودة الان وتجعل اكتمال عصرنة القطاع غير ممكن حاليا توحد بعض الحلول التي سنتناولها بعد تناول هاته العراقيل.

الفرع الأول: العراقيل التي تحول دون اكتمال الرقمنة في قطاع العدالة

بعد ذكر الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار عصرنة قطاع العدالة سواء في مجال التقاضي أو الخدمات المتعلقة بالوثائق الإدارية سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من العراقيل والعوائق التي تحد من اكتمال الرقمنة في مرفق القضاء، وهاته العوائق هي مقسمة إلى عوائق تشريعية ومالية إضافة الى عراقيل تخص الإدارة نفسها كلها سنتناولها بتفصيل ثم نعطي مجموعة من الاقتراحات والحلول الي ممكن ان تكون مناسبة لهاته العقبات.

1- مفيدة مقورة، المرجع السابق، ص 74

أولا: العراقيل الإدارية

مشروع الإدارة الالكترونية في مرفق القضاء رغم الإنجازات المحققة لحد الأن في جميع ميادين القطاع، إلا أنه لم يكن مفروشا بالورود بل واجه عديد العقبات والعوائق التي جعلت رقمنة قطاع العدالة لم يكتمل ومنها العراقيل الإدارية التي سنتناولها فيما يلي:

ا –ضعف التخطيط وانعدام لأي تنسيق بين مختلف الهياكل المتعلقة ببرامج وأنظمة الإدارة الإلكترونية ،[1] حيث أنه يجب التخطيط والدراسة المحكمة لمشروع الإدارة الالكترونية وكيفية عملها في قطاع العدالة تجنبا لاي عقبات قد تظهر كما يجب على المصالح داخل القطاع التكاتف لانجاح هذا المشروع الرقمي.

ب–عدم وجود كفاءة تقنية في مجال الحاسوب لدى الإداريين المكلفين بسلطة إدخال هذه التقنية [1]، حيث ان هاته التكنولوجيا الحديثة والأسلوب الرقمي الجديد يتطلب وجود إطارات ملمة بالرقمنة وبالحواسيب ومختلف التطبيقات والبرامج الشبكية من اجل ضمان السيرورة الحسنة لمشروع الإدارة الالكترونية في مرفق القضاء، ومن اجل تكوين بقية الموظفين وتدريبهم على التعامل الحسن مع هاته البرامج وقدرتهم على حل الأعطال التي قد تقع في أي لحظة وضع برامج حماية قوية.

ج –اتباع أساليب التفكير التقليدي في مختلف المصالح، حيث رغم تبني مشروع الإدارة الالكترونية والتحول الرقمي لازالت بعض المصالح تنتهج النهج التقليدي وتعتمد في معاملاتها على الأسلوب الورقي وهذا الامر يعرقل سيرورة العمل الرقمي ويعيق اكتمال الرقمنة في قطاع العدالة.

ثانيا: العراقيل التشريعية

دائما في إطار تناول مختلف العقبات والعوائق التي أثرت بشكل كبير على مشروع الإدارة الالكترونية في مرفق القضاء وجعلت منه مشروعا غير مكتمل النجاح سنحاول هاته المرة مع العوائق التشريعية والتي لم يتم تكييفها بشكل يتناسب مع التحول الرقمي ويمكن تصنيفها كالأتي

---

1 عبد الرزاق لعمارة، الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الجزائر بين الواقع والمأمول "قطاع العدالة نموذجاً"، دراسة مقدمة لمؤتمر بعنوان النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، د.س.ن، ص11.

2 العمري نوها، دور الإدارة الإلكترونية في سير المرفق العام، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016، ص 25.

أ-عدم ملاءمة بعض التشريعات والأنظمة لأسلوب سير وعمل الإدارة الإلكترونية فبعض التشريعات لحد الان لم تواكب التطورات والتغيرات الرقمية ولم تعدل تشريعاتها بما يلائم ذلك.

ب-التأخير في وضع إطار قانوني مناسب لانطلاقة مثالية لعمل الإدارة الالكترونية حيث أن مشروع هاته الأخيرة يتطلب اصدار قالب قانوني خاص به.

ج-التأخر الحاصل في وضع قالب تشريعي متكامل يشكل أساس الانطلاق والهيكل الناجح والمتكامل للجانب المناسب لأسلوب الإدارة الإلكترونية في مرفق القضاء.

د-عدم وجود إطار قانوني شامل ومتكامل ينظم عمل التوقيع الإلكتروني بشكل مثالي، رغم إصدار قانون 04/15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني.

ثالثا: العراقيل الأمنية

ترتكز هاته التهديدات في مخاطر الامن السيبراني التي تستهدف مختلف المعلومات والبيانات القضائية الحساسة، من خلال هجمات الكترونية منظمة تتزايد وتيرتها في السنوات الأخيرة بالتزامن مع التطور التكنولوجي المتسارع، خاصة وان هاته الهجمات او الاختراقات ان حصلت قد تزعزع ثقة الجمهور بالعدالة الرقمية، لذلك من الضروري اعتماد استراتيجية موسعة لحماية أمن هاته البيانات [1]وهذا بالنظر للمعلومات المهمة في قطاع القضاء تخص المتقاضيين خاصة والجمهور بصفة عامة، يجعل منها عرضة للهجمات السيبرانية [2].

الفرع الثاني: الحلول والاقتراحات

بعد ان تطرقنا في المطلب السابق لمجموعة من العراقيل التي تسببت في تعطل لمشروع الإدارة الالكترونية في مرفق القضاء وجعلت منه مشروع غير مكتمل الأركان، فان هذا لا يعني فشل نهائي للمشروع الرقمي، فهناك مجموعة من الحلول التي سنقدمها فيما يلي من اجل تعزيز الثقة للمواطن في هذا النظام الالكتروني هناك العديد من الاقتراحات التي تعمل الدولة الجزائرية السعي من خلالها من أجل الوصول إلى قطاع عدالة رقمية.

---

1 بن برغوث ليلى، الامن السيبراني وحماية البيانات الرقمية في الجزائر في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، مج الدولية للاتصال الاجتماعي، مجد 10، ع الأول ،2023، ص 445

2 امال خالد ،القرصنة خطوة بخطوة، مقال بجريدة الرياض، ع 2393، سنة 2022،ص45

أولا: حلول مالية وتقنية

في إطار تناول ودراسة عراقيل الإدارة الالكترونية بمختلف أشكالها فانه يجب علينا وضع وطرح عدد من الحلول التي يمكن ان تكون مناسبة لمواجهة العقبات السابقة الذكر والتي نبدأها بالحلول المالية والتقنية والتي نطرحها فيما هو قادم

أ-توفير حصة مالية هامة تناسب التحول الرقمي والتكنولوجيا والاتصالات الحديثة وكذا العمل على توفير بنية تحتية قوية[1] خاصة وان مشروع الإدارة الالكترونية وان كان هدفه خفض التكاليف فهو يتطلب لإنجاحه راس مال قوي.

ب-العمل على توفير حماية فائقة لمختلف الشبكات والمعلومات ضماناً لعملية أمنية ضد أي هجمات أو اختراق أو تخريب وهذا من خلال توفير برامج حماية قوية وتكليف أشخاص اكفاء بمتابعتها.

ج-الاعتماد على الوسائل الحديثة المناسبة لعملية التحول الرقمي والابتعاد عن أي وسائل لا تواكب التطور وهذا من الحلول والذي يتطلب استعمال أفضل التقنيات.

د-وجود استراتيجية واضحة تتبنى التحول الرقمي كخيار مدروس في جوانب تحسين العمل وذلك من خلال نبني خطط ورؤية واضحة

ثانيا: الحلول الإدارية والفكرية:

أ-تعزيز الوعي بالثقافة الرقمية وأهمية الحاسوب لدى الموظفين من أجل تسهيل عملية التحول الإلكتروني والرقمي خاصة لدى الموظفين الغير المتقبلين لهذا المشروع.

ب -أهمية وجود قيادة إدارية على اطلاع بكل التغيرات والمستجدات في المجال الإلكتروني والتي بدورها ستنقل خبراتها ومؤهلاتها لبقية الموظفين.

ج-إقامة دورات تكوينية وتدريبية للموظفين من أجل إكسابهم الثقافة الرقمية وتعويدهم عليها ومن ثم لا تكون لهم عوائق مع المشروع.

1 عبد الرزاق لعمارة، المرجع السابق، ص 12

وختاما لما جاء في هذا الفصل فان مشروع الإدارة الالكترونية في مرفق القضاء قد ساهم بشكل كبير في تحقيق التحول الرقمي ومحاولة التخلص من الجانب الورقي الذي اثبت محدوديته وقصوره في حل التسيير الإداري، وقطاع العدالة قد تبنى مشروع التحول الرقمي في عديد الخدمات سواء في نظام التقاضي الذي اعتمد على البرامج والتطبيقات الشبكية وأجهزة الحاسوب وبدا في التحول التدريجي نحو نظام قضائي الكتروني بحت يعتمد في تسييره على المحاكمة المرئية عن بعد بدون أي حضور مادي ملموس، واعتماد السوار الالكتروني كألية حديثة وبديلة عن الحبس والذي ساهم بشكل فعال في تخفيف الضغوط عن السجون وقلل من جرائم العود وتم استخدامه في الجرائم البسيطة ، كما ساهم التطور التكنولوجي في ظهور خدمات الكترونية قضائية مثل النيابة الالكترونية التي بموجبها اصبح كل مواطن تقديم شكوى عبر الانترنت بدون عناء التنقل

وفي إطار تعزيز الثقة مع المواطن تم وضع تطبيق لاستخراج شهادة السوابق العدلية والتي كانت تسبب اكتظاظ على مستوى المحاكم، ورغم العراقيل التي تسببت في عدم اكتمال المشروع بشكل تام في القطاع الا انه مع اتباع بعض الحلول والاقتراحات من اجل مواصلة النهج الرقمي.

الخاتمة

إن الإدارة الإلكترونية باعتبارها اسلوبا جديدا في التسيير الإداري أصبحت لها ضرورة قصوى وإقبال كبير باعتبارها من أهم متطلبات الوقت الحالي، حيث إن عديد الدول أصبحت تسعى جاهدة إلى تبني هذا الأسلوب الرقمي الجديد وتحاول تطبيقه في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية. ويتم ذلك من خلال الانتقال من الأسلوب التقليدي الذي كان يعتمد على المحررات الورقية والحضور والاتصال المباشر بين المواطـن والمؤسسات العمومية، إلى تـقديم خدمات رقمية حديثة تناسب عصرنا هذا وتكون قادرة على تلبية احتياجات المواطنين بكفاءة لا مثيل لها. ويعود هذا التحول إلى تطور تقنيات المعلومات والاتصال التي لعبت دورا هاما في بناء العملية الإدارية، من خلال التخلي عن الأسلوب العادي في التسيير والذي اثبت قصوره ومحدوديته الأمر الذي جعل الإدارة الإلكترونية أداة لتقديم أعلى مستوى من الخدمات العمومية ذات الجودة، وتحقيق أداء متميز للموظفين.

ويعتبر قطاع العدالة في الجزائر من أول القطاعات التي تبنت اسلوب الإدارة الإلكترونية، وذلك بتدعيم القطاع بالرقمنة الأمر الذي تجلت مظاهره بوضوح في إطلاق مشروع عصرنة قطاع العدالة لسنة 2015. وقد حقق القطاع من خلال أسلوب الإدارة الإلكترونية نتائج مرضية على أرض الواقع، مما انعكس إيجاباً على المواطن والمتقاضي وحتى موظفي القطاع؛ حيث ساهمت هذه التسهيلات في تقريب المواطن من الإدارة، وتقليل أعباء التنقل الى المحاكم وما يصاحب ذلك من فوضى الانتظار من اجل خدمة اصبحت الان تقدم له بسهولة وسرعة من خلال أصبح بإمكانه استخراج مختلف الوثائق القضائية بفعالية وسلاسة، والاستغناء عن الإجراءات البيروقراطية التي كانت تثقل كاهله.

أولاً: النتائج المتوصل إليها

من خلال هاته الدراسة، يمكن تلخيص أهم النتائج المحققة من خلال رقمنة قطاع العدالة فيما يلي:

عرف القطاع تحولاً هاماً في أساليب التسيير وذلك من خلال اعتماد أنظمة تكنولوجية حديثة.

التصديق والتوقيع الإلكتروني: تبني المشرع الجزائري لهذا الاخير يدل على نية صادقة في التحول الرقمي باعتبار التوقيع والتصديق الإلكترونيين هما أداة اثبات أصبح يعتد بهما في التعاملات وحتى في الاثبات اثناء النزاعات القضائية.

رقمنة الوثائق القضائية: أتاح التحول الرقمي وعصرنة قطاع العدالة إصدار الأحكام القضائية، شهادات الجنسية، وصحيفة السوابق العدلية بشكل إلكتروني.

تسهيل الاطلاع على القضايا: إمكانية متابعة القضايا عبر الشباك الموحد أو عبر الموقع الرسمي لوزارة العدل باستعمال رقم القضية.

التبليغ الرقمي: استحداث تطبيق التبليغ بواسطة الرسائل النصية القصيرة (SMS).

الأرضية الرقمية للنيابة: تسمح بتقديم الشكاوى والعرائض إلكترونياً وتحويلها آلياً لممثل النيابة المكلف للرد عليها.

التصحيح الإلكتروني: من النتائج الايجابية المحققة أصبح الان بالإمكان تصحيح الأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية عبر الإنترنت.

المحادثة المرئية والمحاكمة عن بعد: استُخدمت في التكوين واللقاءات وكذلك أثناء جائحة كورونا وكذلك في إجراء المحاكمات بين المؤسسات العقابية والجهات القضائية دون الحاجة لنقل المحبوسين.

السوار الإلكتروني: كآلية حديثة وبديل للعقوبة السالبة للحرية، يهدف لتخفيف الاكتظاظ في السجون وتجنب "التلوث الإجرامي" الناتج عن اختلط المجرمين المبتدئين بالمرتكبين المحترفين.

أيضا إطلاق منصة رقمية لتبادل العرائض بين السادة المحامين في المسائل المدنية وهذا الاجراء ذات فوائد كبيرة حيث أصبح يجنبهم التنقل لمسافات بعيدة بمئات الكيلومترات من اجل وضع الرد على عرائض الخصوم.

ثانياً: مختلف الاقتراحات والتوصيات المناسبة

نظراً للـنقائص والعراقيل التي واجهـت اكتمال عمـلية الرقمنة في مختلف القطاعات عامة وقطاع العدالة عند الاعتماد على الإدارة الإلكترونية، نقترح ما يلي:

القضاء على الروتين: ضرورة إسـراع بعـض الإدارات وقطاع العدالة بالخصوص بالتـخلص التدريجي من الأسلوب الورقي التقليدي الذي يعطل عملية التحول الرقمي.

تطوير البنية التحتية: وذلك من خلال تحسين شبكات الاتصال وتطوير تدفق الإنترنت في الجزائر، حيث أن ضعف التدفق كان سبباً رئيسياً في تعثر بعض المشاريع مثل "السوار الإلكتروني".

دعم الكفاءات الوطنية: ضرورة الاعتماد على اطارات جزائرية لها من الكفاءة ما يساعد في تطوير أسلوب الإدارة الإلكترونية والتي قد تساعد في صنع وتطوير وأجهزة الإدارة الإلكترونية (مثل جهاز السوار الإلكتروني).

قائمة المصادر والمراجع

أولا المصادر

أ: القوانين

1-القانون رقم 09-03: المؤرخ في 25 فيفري سنة 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش (الجريدة الرسمية رقم 15).

2-القانون رقم 09-04: المؤرخ في 16 أوت سنة 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها (الجريدة الرسمية رقم 47).

3-القانون رقم 15-03: المؤرخ في 1 فيفري سنة 2015، المتضمن عصرنة العدالة (الجريدة الرسمية رقم 06).

4-القانون رقم 15-04: المؤرخ في 1 فيفري سنة 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني (الجريدة الرسمية رقم 06).

5-القانون رقم 18-07: المؤرخ في 10 جوان سنة 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي (الجريدة الرسمية رقم 34).

6-القانون رقم 18- 01 المؤرخ في 30 يناير2018 يتمم القانون 04-05 المتضمن قانون تنظيم السجون واعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ج.ر. ع 05 سنة 2018.

ب: المراسيم

المرسوم الرئاسي رقم 15-261: المؤرخ في 8 أكتوبر سنة 2015، يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال (الجريدة الرسمية رقم 53).

ثانيا قائمة المراجع

أولا الكتب

1- أسامة حسنين عبيد،المراقبة الجنائية الإلكترونية،الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2009

2- أبو زيد محمد محمد، تحديث في الإثبات (مكانة المحررات الإلكترونية بين الأدلة الكتابية) ، بدون طبعة، بدون دار نشر، مصر، 2002.

3- إلياس ناصف،العقود الإلكترونية في القانون المقارن،الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

4- بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية: المجالات والتطبيقات،الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2005.

5- طيب بلعيز،إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز والتحدي)، بدون طبعة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008

6- عمار بوحوش،نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 2006

7- ثروت عبد الحميد،التوقيع الإلكتروني (ماهيته، مخاطره، وكيفيته، ومدى حجيته في الإثبات)، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

8- حسين محمد الحسن،الإدارة الإلكترونية (المفاهيم – الخصائص – المتطلبات) الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2011.

09- عادل مرشوش، مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، المنظمة العربية لتنمية الإدارة، القاهرة، 2007.

10-فريد كورتل وآسيا تيش سليمان،الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن،2015

11-نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،بدون سنة نشر

ثانيا الرسائل والمذكرات الجامعية

2-1 أطروحات الدكتوراه:

1-باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة;، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

2- بوعمرة آسيا،النظام القانوني للتجارة الإلكترونية - دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه للعلوم، تخصص قانون الملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2012.

3- رانية حداد، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018.

4- سمير عماري،دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة مجموعة من الجامعات الجزائرية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

5- عبان عبد القادر،تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة،أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع، تخصص إدارة عمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016

2-2 مذكرات ماجستير:

1- حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2007.

2-عشور عبد الكريم،دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشاد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

3- محمد بن عبد العزيز الصافي،مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للجوازات لمدينة الرياض، رسالة ماجستير في القانون، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2006.

4- نصيرة شيبوب،الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر، دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي، مذكرة لنيل الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2013.

ثالثا المقالات والمجلات العلمية

1 .بن زكرياء بن علوي، نصيرة شيبا،تفعيل نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بالسوار الإلكتروني: دراسة على ضوء القانون رقم 18-01 المعدل والمتمم،مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 12، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، جوان 2018، ص ص 306-399.

2- بوبكر صبرينة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية -قطاع العدالة نموذجاً، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد الثاني، 2019، ص ص 204-230.

3- عامر جوهر وعباسة طاهر،السوار الإلكتروني إجراء بديل للعقوبة السالبة للحرية في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 16، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مارس 2018، ص ص 178-196

4-عبد الكريم عاشور،دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري -الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً،مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، بدون سنة نشر، ص ص 460-473.

5-عبد الهادي لهزيل،نظام السوار الإلكتروني وفقاً للسياسة القضائية الجزائرية،مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، بدون سنة نشر، ص ص 301-315.

6-عزوز سعيدة، نسيمة مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر (الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجاً، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 135-160.

7-على سايح جبوري،الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العقار للدراسات الاقتصادية، العدد 01، 2017، ص ص 06-24.

8-فريد روابح،السوار الإلكتروني: مراقبة إلكترونية بديلة عن عقوبة الحبس، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص ص 220 وما بعدها.

9-العيداني محمد، زروق يوسف ، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الجلفة، الجزائر،المجلد 07، العدد 01، 01 جانفي 2020.

رابعا المؤتمرات والملتقيات العلمية

1-بلحارث ليندة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني (واقع وتحديات – آفاق)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يومي 16 و17 ديسمبر 2018.

2-بوشارب سعيدة وبن زردة عائشة،المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الافتراضي الأول حول: العلوم الإنسانية والاجتماعية – رؤية جديدة بعد الجائحة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، أيام 22، 23، 24 ديسمبر 2020.

3- أحمد بيطام،الإدارة الإلكترونية في الجزائر (المديرية العامة للتكوين والتعليم العالي بوزارة التعليم العالي نموذجاً،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يومي 26 و27 نوفمبر

4-ثابت دانيا وفرحي ربيعة،تقنية المحادثة عن بعد ومقتضيات المحاكمة العادلة، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الافتراضي الأول حول : العلوم الإنسانية والاجتماعية – رؤية جديدة بعد الجائحة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج،أيام 22، 23، 24 ديسمبر 2020.

.

5-حسين بن محمد الحسن،الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، من 01 إلى 04 نوفمبر2009

6-خلوفي خدوجة،دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمات العمومية،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني لترشيد خدمات الإدارة وانفتاحها على المواطن وعصرنة الجهاز الإداري، جامعة يحي فارس بالمدية،2018

7-عبد الرزاق لعمارة،الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في الجزائر بين الواقع والمأمول (قطاع العدالة نموذجاً، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، بدون سنة نشر.

2-3 مذكرات ماستر

- بورابة صهيب نجم الدين وطباخ إكرام، المراقبة الإلكترونية باستعمال السوار الإلكتروني دراسة مقارنة -مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017.

2-دلاج كنزة،أثر تطبيقات الإدارة الإلكترونية على الخدمة العمومية في الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.

3- ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية – دراسة مقارنة -مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون العام،تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2016.

4-غرولة طيموشة وعلاوات فريدة، التوقيع الإلكتروني في ظل القانون 15-04، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص

خامساً: الوثائق الإلكترونية

وزارة العدل الجزائرية، الموقع الإلكتروني الرسمي، متاح على الرابط: https://www.mjustice.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 مارس 2026 على الساعة 22.00

الفهرس

الفهرس

مقدمة 01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية.....05
المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية وتمييزها عن بعض المصطلحات.....07
المطلب الاول مفهومها.....07
المطلب الثاني: تمييز الإدارة الإلكترونية عن بعض المصطلحات.....11
المبحث الثاني عناصر الادارة الإلكترونية وأهدافها وخصائصها.....15
المطلب الاول: خصائص الإدارة الالكترونية.....15
المطلب الثاني:أهداف الإدارة الإلكترونية.....18
المبحث الثالث: وظائف الإدارة الإلكترونية ومبادئها.....23
المطلب الأول: وظائف الإدارة الالكترونية.....23
المطلب الثاني:مبادئ الإدارة الالكترونية 26
خلاصة الفصل الأول: 28
الفصل الثاني: مظاهر عصرنة الادارة الالكترونية لمرفق القضاء في الجزائر.....29
المبحث الأول رقمنة إجراءات التقاضي.....31
المطلب الاول مفهوم رقمنة اجراءات التقاضي الالكتروني وخصائصه وانواعه.....31
المطلب الثاني مظاهر رقمنة إجراءات التقاضي الالكتروني.....35
المبحث الثاني رقمنة الوثائق الإدارية وعوائق اكتمال الرقمنة والحلول المقترحة.....48
المطلب الأول رقمنة الوثائق الإدارية 48
الفرع الاول مفهوم عصرنة قطاع العدالة واهدافها.....48
الفرع الثاني مظاهر رقمنة الوثائق الإدارية.....51
المطلب الثاني عوائق اكتمال الرقمنة في قطاع العدالة والحلول 57
الفرع الاول: العوائق الإدارية والتشريعية والامنية..... 56
الفرع الثاني الحلول والاقتراحات 58
خلاصة الفصل الثاني 60
الخاتمة 61
قائمة المصادر والمراجع 65

ملخص

تعد الإدارة الالكترونية أسلوب جديد للتسيير الإداري تعتمد على الحواسيب والوسائط الإلكترونية، ساهمت بشكل كبير في تحسين مرفق القضاء في الجزائر وجعله يقدم خدمات أسرع وأسهل، وتم اعتمادها في رقمنة إجراءات التقاضي الالكتروني مثل المحاكمة المرئية والسوار الإلكتروني وكذلك رقمنة الوثائق الإدارية مثل شهادة السوابق العدلية هذا الأسلوب الرقمي بالرغم من بعض العراقيل الموجودة في الميدان إلا أنه اثبت كفاءته.

الكلمات الإفتتاحية: الإدارة الالكترونية، مرفق القضاء، التحول الرقمي في قطاع العدالة.

Abstract:
Electronic administration is a modern administrative management approach that relies on computers and electronic media. It has significantly contributed to improving the judicial facility in Algeria by providing faster and more efficient services. This approach has been adopted in the digitization of electronic litigation procedures, such as remote trials (video conferencing) and electronic monitoring bracelets, as well as the digitization of administrative documents like the criminal record certificate. Despite some practical challenges on the ground, this digital method has proven its efficiency.

Keywords : Electronic Administration، Judicial Institution ،Digital Transformation، Justice Sector .